الأمم المتحدة

A/56/PV.43

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٤٣**

الجمعة، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو .... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

التقرير الثالث للمكتب (A/56/250/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الممثلين إلى التقرير الثالث للمكتب (A/56/250/Add.2).

في الفقرة ١ من هذا التقرير، قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإحالة البند ١٦٩ من جدول الأعمال، ''إقامة العدل في الأمم المتحدة'' إلى اللجنة الخامسة، على أن يكون مفهوما أن أي قرار يتطلب تعديل النظام الأساسي للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة أو يتصل بإنشاء سلطة قضائية أعلى مستوى ينبغي أن يخضع لمشورة اللجنة السادسة.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة البند ١٦٩ من جدول الأعمال ''إقامة العدل في الأمم المتحدة'' إلى اللجنة الخامسة على أن يكون مفهوما أن أي قرار يتطلب تعديل النظام الأساسي للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة، أو يتصل بإنشاء سلطة قضائية أعلى مستوى ينبغي أن يخضع لمشورة اللجنة السادسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قرر المكتب في الفقرة ٢ من تقريره، فيما يتعلق بالبند ١٢ من جدول الأعمال، ''تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي''، أن يوصي الجمعية العامة بأن يتم النظر في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ككل، مباشرة في جلسة عامة، على أن يكون مفهوما أن تظل معروضة على اللجان الثانية والثالثة والخامسة فصول التقرير التي قد أحيلت إليها لغرض النظر فيها كالمعتاد.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر فيما يتعلق بالبند ١٢ من جدول الأعمال، ''تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي''، أن تنظر مباشرة في جلسة عامة في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ككل على أن يكون مفهوما أن تظل معروضة على اللجان الثانية والثالثة والخامسة فصول التقرير التي قد أحيلت إليها لغرض النظر فيها كالمعتاد؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-62880 (A)
0162880

تقرر ذلك.

البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات

تقرير الأمين العام (A/56/523)

مشروع القرار (A/56/L.3)

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الوحشية العشوائية للاعتداءات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر تمثل التناقض في كل ما كنا نرجو تحقيقه في حوار بين الحضارات، إذا كنا نعني بكلمة ''الحضارة'' طريقة للتعايش المشترك تعبيرا عن أسمى وأعظم الهبات والبركات لأي شعب.

فالإرهابيون يحاولون ارتداء عباءة الإسلام للتحجج بأنهم يشنون حربا مقدسة هدفها إزالة وجود شعب آخر. غير أن هؤلاء الناس لم يمثلوا الإسلام ولا هم قادرون على تمثيله. وعلى العكس من ذلك فأعمالهم الإجرامية تعكس النفور والكراهية الشديدين - أي إصدار حكم بأنه لا حق للأبرياء في الحياة، وقرار انفرادي بإعدام آلاف المواطنين من كثير من البلدان وكثير من الديانات. فقد مات رجال ونساء من اليهود والمسيحيين والمسلمين. ومن العرب والآسيويين ومن مواطني أمريكا اللاتينية ومن الأفريقيين والأوروبيين.

فلم يكن ذلك ''حوارا'' ولا كان ''حضارة'' ولكنه بلا جدال زاد من إلحاح مهمتنا هنا اليوم. وإذا كان ممكنا أن نتأكد من أن الجناة في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر سينالون عقابهم فثمة مسائل تظل قائمة: فكيف نوائم بين المفاهيم المختلفة للتنوع العالمي المجيد، وكيف نتأكد أن النبض الوحشي لإنكار وجود شعب آخر إنما يعود إلى ماضي البشرية السحيق؟

وإذا نظرنا إلى هذه المسائل في إطار حوار وحضارة لعرفنا الكثير مما يلزم لمهمتنا؛ ونحن نعرب عن تقديرنا لارتقاء الأمين العام بجهودنا إلى هذا المستوى الرفيع.

وبداية أقول إن الخطر الأكبر الذي يواجهنا في عالم اليوم ليس في أننا نتكلم بلغات مختلفة وإنما في أننا لا نستمع دائما إلى أي لغة، ففن استماع أحدنا للآخر، والالتزام بالإجابة على ما يقال هما الديناميتان الأساسيتان للحوار. والحوار - الذي هو وسيلة اتصال في الاتجاهين - له أهمية فائقة في السعي إلى التصدي للتعقيدات الهائلة في الحضارات التي تطورت على مدى قرون كثيرة بل وآلاف السنين. فالحضارة ليست ساكنة. الحضارة حية؛ وهي أساس تيسير الحوار مع الآخرين. وحضاراتنا هي صوتنا ومعنانا؛ فهي القدرة على تبادل الأفكار في انسجام؛ وهي قدرتنا على الفهم المتبادل.

وطبيعي أن تكون الولايات المتحدة مظهر الحضارة الغربية، حيث تمتد جذورها الثقافية في عالم البحر المتوسط القديم، وإن كانت أكثر من ذلك بكثير. فخلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر وصل المهاجرون، ليس من أنحاء أوروبا الغربية المرتبطة تقليديا بالسكان الأمريكيين فحسب بل ومن مناطق في أوروبا الشرقية وأوروبا الجنوبية وآسيا. ومع مطلع القرن العشرين خضعت هذه الأنماط للأعداد الكبيرة من المهاجرين القادمين من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

وبطبيعة الحال لم يكن كثيرون من الذين شكلوا الولايات المتحدة في نهاية المطاف من المهاجرين إطلاقا. فقد كانوا عبيدا أو سكانا أصليين يسبق وصولهم إلى أمريكا الشمالية الاستيطان الأوروبي بقرون طويلة. تلك هي الحقائق المظلمة في تاريخنا. وجاء التغيير بطيئا. إذ مات ستمائة ألف شخص في حربنا الأهلية ونحن نضع نهاية للرق؛ وامتد

النضال من أجل المساواة بين الأعراق ومن أجل الحقوق المدنية طوال القرن العشرين.

ويبقى أمامنا الكثير، ولكن مشاق التنوع أعطت التعريف لأفضل جهودنا وأكثر إنجازاتنا إلهاما. وأصبح الشعار الذي يجسد الخبرة الأمريكية هو: ”من الكثرة واحد“.

ولقد شهدنا هنا في نيويورك نشأة إيطاليا الصغيرة والمدينة الصينية، والظاهرة التي يشار إليها أحيانا باسم ”موسكو على نهر الهدسون“، وعلى ساحلنا الغربي تقدم مدارس كاليفورنيا الحكومية التعليم بأكثر من ٨٠ لغة مختلفة، بينما يوجد في لوس أنجلوس سكان ناطقون بالاسبانية أكثر مما في أي مدينة أخرى. وفي عالم يأخذ بالعولمة نجد أنفسنا معولمين. وفي هذا شيء من الألم والدوار ولكن مع قسم كبير من الكنوز. والحوار بين الحضارات ونحن نمارسه في الولايات المتحدة، هو جهد يبذل للتوفيق بين ما نعتقده ونفعله معا، وما نعتقده ونفعله بمفردنا. فكلنا أمريكيون ولكننا أيضا كاثوليك وبروتستنت ويهود ومسلمون وهندوسيون. وفي الولايات المتحدة ٢٠٠ ١ مسجد. وثمة معابد بوذية. وتوجد طوائف كبيرة من السيخ والمسيحيين الأرثوذكس الشرقيين. هذه هي أمريكا اليوم في عام ٢٠٠١، ونحن ممتنون لاستمرار التحدي بأن نكون متسامحين، والتحدي المستمر بإبداء الاحترام المتبادل، والتحدي المستمر بتعلم شيء جديد من تقاليد البشر ومعتقداتهم وأصولهم العرقية التليدة.

واليوم، وفي ظلال ١١ أيلول/سبتمبر يقف العالم كله أمام التحدي نفسه. فسحب الصراع الطائفي والصراع القائم على الدين تخيم على فجر القرن الحادي والعشرين. ويرى بعض المضللين أن بإمكانهم التلاعب بالقيم الوطنية والثقافية وكأن أفعالهم تجري من وراء حجاب، ولكنهم يخدعون أنفسهم إن ظنوا أن أفعالهم لا يراها أحد وأن كلامهم لا يسمعه أحد.

وفي عالمنا الحديث والمتسم بالعولمة، الذي تربطه معا روابط الهجرة والترابط الاقتصادي والاتصالات، لا يمكن لأية ثقافة أو دين أو عرق أن يعيش في عزلة. فما لا يصور بالفيديو يرسل بالفاكس. وما لا يبثه المذياع تنقله شبكة الإنترنت. وهذا حسن. فهو يتيح لنا الفرصة للحصول على حوار مخلص وحقيقي حول الدور الذي يمكن لحضاراتنا أن تضطلع به في إثراء مستقبل بني البشر.

إن إعلان طهران في أيار/مايو ١٩٩٩، الصادر عن الندوة الإسلامية المعنية بالحوار بين الحضارات، نص ضمن مبادئه العامة على احترام كرامة بني البشر كافة والمساواة بينهم، والقبول الصادق للتنوع الثقافي، والاحترام والتسامح المتبادلين لآراء وقيم مختلف الثقافات والحضارات.

وهذه أكثر من مبادئ يتشاطرها الأمريكيون. إنها مبادئ يتضمنها نسيج تجربتنا الوطنية وهي مبادئ نعتقد أنه يمكن أن نبني عليها في الواقع حوارا حكيما وفعالا بين الحضارات.

ولدينا طموحات عظيمة بالنسبة لهذا الحوار. ففي عالمنا الذي يتميز بالعولمة، يجب أن نشجع تدفق الأفكار بحرية، لا أن نعرقله. ويجب أن نحترم قيم الثقافات الأخرى ومعتقداتها، لا أن نطرحها جانبا. ويجب أن نعزز المظاهر المتعددة للتنوع البشري، لا أن نرفضها. ولا يمكن أن نتجاهل الصلة بين الجهل والعنف.

والصراعات القائمة على اختلاف الثقافات يغذيها التحيز والقولبة والعداوات التاريخية والسخرية. وهناك كثير من المآسي التي تبين لنا هذه الحقيقة. وقد حان الوقت الآن لكي ننظر في المسألة مرة أخرى ونحشد أفضل خصائص حضاراتنا، لا أسوأها، لكي نحل مشاكلنا.

لذلك، نرى أن هذا الحوار بين الحضارات مبادرة هامة نرحب بها ونشيد بها وندعمها ونتطلع إلى تطويرها في الأشهر والسنوات القادمة.

السيد توميوجيا (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أؤيد بالكامل الخطاب الذي أدلى به السيد لوي ميشل، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في بلجيكا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي بالملاحظات الإضافية التالية.

إن الحوار بين الحضارات مسألة حاسمة بالنسبة لتعزيز التسامح، والتفاهم والاحترام المتبادلين. وتنبع مظاهر التعصب من الخوف من المجهول، مما يؤدي في أسوأ الحالات إلى نشوب الصراعات والهجمات على الأبرياء. والحوار الصريح بين الأفراد والشعوب والثقافات يساعدنا على القضاء على الحواجز أينما وجدت، أو أينما يبدو أنها توجد.

فعلى سبيل المثال، يجب ألا نربط أعمال الإرهاب بأي دين معين أو حضارة معينة. ونحن نعلم جيدا من التاريخ أن التعصب المرتبط بأية أيديولوجية أو أي دين يمكن أن يؤدي إلى الكراهية العمياء والعنف. وهذا النوع من التعصب وعدم التحمل عدونا المشترك.

وكما يؤكد الأمين العام كثيرا، فالحضارات والثقافات ليست حقائق تاريخية ثابتة أو غير قابلة للتغير، بل دائمة التغير والنمو والتطور، وتكيف نفسها وفق الأزمنة الحديثة والواقع الجديد من خلال التفاعل بعضها مع بعض. وينشئ هذا التفاعل مجتمعات متعددة الأعراق والثقافات، تتميز بثراء تراثها وتنوعه. وبالتالي لا أساس للانقسام القاطع بين الثقافات والحضارات المختلفة، كما أنه لا أساس للنظرية المفرطة في تبسيطها للتضارب بين الحضارات.

ونقطة البداية في الحوار بين الحضارات هي الاعتراف بأن الكرامة الكامنة في جميع أفراد الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية غير القابلة للتصرف تشكلان أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم، كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والإعلان العالمي، مع الطائفة الواسعة النطاق من الصكوك الموجودة التي اعتمدتها منظومة الأمم المتحدة بشأن التسامح وحقوق الإنسان والتعاون الثقافي والعلوم والتربية يشكل أساسا معياريا ثابتا للحوار بين الحضارات.

واحترام حقوق الإنسان لا يعني اختفاء الفروق بين الثقافات بل على العكس من ذلك، فاحترام التنوع وحق الفرد في التمتع بثقافته عاملان جوهريان في الآداب العالمية. ويجب كفالة حقوق الأقليات والشعوب الأصلية في التمتع بثقافاتها وفي إعلان دياناتها وممارستها وفي استخدام لغاتها الأصلية. ويجب أن نبذل جهودا منتظمة للارتقاء بالوعي فيما يتعلق بتاريخ مختلف الأقليات والشعوب الأصلية وغيرها من الجماعات العرقية وإسهاماتها في تطوير مجتمعاتنا الحالية. وفي هذا السياق، من المهم بنفس الدرجة أن تحترم الأقليات نفسها حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والفتاة.

وبوصفنا حكومات، تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان أن يكون الحوار شاملا تماما. فيجب أن يتمكن كل فرد، بغض النظر عن وضعه أو وضعها، من أن يشترك فيه. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد بصفة خاصة أهمية مشاركة المرأة على نحو كامل وعلى قدم المساواة في جميع عمليات صنع القرار.

وحرية القول وحرية التعبير شرطان مسبقان ضروريان للحوار الحقيقي بين الحضارات. وتضطلع وسائط الإعلام بدور جوهري لا غنى عنه في تعزيز أي حوار. ومن المهم أن نكفل استقلال وسائط الإعلام بحيث تفي بهذه المهمة بفعالية.

وينادي الأمين العام بقوة بثقافة الوقاية. وكان تقريره عن منع نشوب الصراعات المسلحة إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف. وإحدى طرق هذا المنع زيادة المعرفة والتفهم داخل الثقافات المختلفة وفيما بينها من خلال إجراء حوار صريح. والتدريب والتعليم من الأمور الأساسية في هذا المضمار، وبخاصة التعليم المتعلق بحقوق الإنسان. ويولد التعليم الاحترام المتبادل والصلات السلمية والتعاون بين الأفراد الذين ينتمون إلى ديانات أو ثقافات أو حضارات مختلفة. وأرحب بالتأكيد على التعليم في البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات.

وقد كان مؤتمر ديربان العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب معلما في سياق الجهود العالمية لمكافحة جميع أشكال التفرقة. ويجب أن ننشئ آليات متعددة الأطراف ووطنية على حد سواء لتنفيذ برنامج مكافحة التمييز. وأود أن أذكر أن مكتب أمين المظالم من أجل الأقليات أنشئ في فنلندا وقت انعقاد المؤتمر كمثل على الآليات المنشأة على الصعيد الوطني لمكافحة التمييز العنصري.

وأخيرا، أود أن أتكلم عن الأطفال. فالأطفال يولدون دون أن تكون لهم آراء مسبقة. ولذلك، يجب أن يبدأ الحوار بين الحضارات بالأطفال. والسيدة غراسا ماشل، في كتابها الذي صدر مؤخرا بعنوان "أثر الحرب على الأطفال"، تناقش برنامجا للأطفال من أجل السلام والأمن وتؤكد أهمية إشراكهم بوصفهم مصدرا لهما. وذكرت أنه يجب ألا ننظر في الأطفال على أنهم مشاكل أو ضحايا، بل بوصفهم مساهمين رئيسيين في تخطيط وتنفيذ الحلول طويلة الأمد. ومن الأمثلة الممتازة على إسهام الأطفال في السلام والتسامح حركة الأطفال من أجل السلام في كولومبيا.

وقد كانت الأعمال البشعة التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر تعبيرا صارخا عن الكراهية العمياء. فعقدنا العزم على أن نظل مخلصين لأهدافنا المشتركة وملتزمين بها، وليس من قبيل المصادفة أنها ذات الأهداف التي يحاول الإرهابيون تقويضها. إن الكفاح ضد الإرهاب هو كفاح من أجل الديمقراطية. وعلينا أن نبقى متحدين وأن نعزز بقوة القيم المشتركة للإنسانية من أجل منع مثل هذه الهجمات من الوقوع في المستقبل في أي مكان من العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ديدييه أوبرتي بادان، وزير الشؤون الخارجية في أوروغواي والرئيس السابق للجمعية العامة.

السيد أوبرتي (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): يسعدنا أن الجمعية العامة أصبح بمقدورها هذا العام، وفي هذا الوقت بالذات، أن تخطو خطوة أخرى نحو تيسير وتشجيع الحوار بين الحضارات، وأنها تحتفل بالسنة المكرسة لهذا الموضوع، فضلا عن طرح واتخاذ التدابير الضرورية لإحراز التقدم في هذا المجال.

ومنذ ميلاد الأمم المتحدة، ظل بلدنا أوروغواي ملتزما التزاما ثابتا بالمبادئ التوجيهية الواردة في الميثاق التي ألهمت إنشاء الأمم المتحدة، وهو يتشاطر تماما الرأي القائل إن الحوار يمكن أن يعلو على الخلاف، بل ويجب أن يعلو عليه - وأكرر - يجب أن يعلو عليه دائما، وأن هذا هو ما يوحد مختلف شعوب العالم في أحوالهم البشرية أكثر مما يفرقهم، وهو الأمر الأهم.

وعندما اقترح في عام ١٩٩٨ أن تتبنى الجمعية العامة هذا البند وتنظر فيه، كنت أترأس هذه الهيئة الهامة، وقد شرفني وقتها خاصة، أن أمنح تأييدي لهذا البند بشكل حماسي للغاية. ومنذ البداية، اتضح أن هذه المبادرة التي طرحها وفد جمهورية إيران الإسلامية من شأنها أن تفتح آفاقا

جديدة وواعدة لتوجيه شكل جديد وسليم من أشكال التعاون بين الشعوب والحكومات يتجاوز التعاون الاقتصادي، والمساعدة التقنية والمساعدة الإنمائية.

ونحن نشاطر السيد جياندومنكو بيكو، الممثل الشخصي للأمين العام، الرأي بشأن هذا البند حيث يرى أنه في حين تعذر حتى الآن إجراء حوار مرض بين الحضارات، فإن ذلك لا يشكل عقبة بقدر ما يشكل تحديا أكبر للذين يؤمنون بأن هذا هو طريق العمل الذي يتعين علينا أن نواصل السير فيه.

وتتيح لنا شتى الإجراءات التي اتخذت أن نتمسك بالأمل في أنه سرعان ما سيصبح التقدم الملموس في متناول أيدينا جميعا. وإننا نذكر بالإجراءات التي اتخذها الأمين العام، ضمن إجراءات أخرى، على نحو ما سجل في تقريره الوارد في الوثيقة A/55/492/Rev.1؛ واجتماع رؤساء الدول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي عقد في المقر؛ والوثيقة المعنونة ”أفكار سالزبورغ“ المنبثقة عن اجتماع آب/أغسطس عام ٢٠٠١؛ والنتائج التي توصل إليها محفل القرن الحادي والعشرين، وهو الندوة التي عقدت في بيجين بالصين في أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠١، والعمل الذي أنجزه فريق الشخصيات البارزة الذي اختاره الأمين العام، والذي استمعنا إليهم صباح اليوم.

ويمكن أن تضاف إلى ذلك هذه المناقشة الرفيعة المستوى، التي نأمل أن تصلح نتائجها كمبادئ توجيهية للعمل من أجل مساعدة البلدان على تنفيذ البرنامج العالمي المقترح في مشروع القرار A/56/L.3، الذي نؤيده بالطبع.

ولا بد لنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن ننشئ ونعزز صلات بين الشعوب تقوم على تبادل المعرفة والتسامح والتفاهم والرغبة العالمية في النهوض بالسلم وسيادة القانون وبذلك نكفل التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بينهم، بما في ذلك الاختلافات التي تعتبر جزءا متأصلا من الواقع.

وفي هذا الوقت، الذي بينت فيه التجربة القاسية التي تعرض لها هذا البلد قبل بضعة أسابيع مدى قوة أعداء الإنسانية، ومدى قابلية الشعوب للتعرض للخطر، ومدى هشاشة أمننا، والأخطار التي نتعرض لها يوميا، فإن الحوار بين الحضارات هو الأداة الوحيدة التي تمنحنا إمكانيات غير عادية للإسهام، في منع نشوب الصراعات، وكبح الخصومات والاستياء، وتعزيز الأخوة بين الأمم، من خلال الإقناع.

ويعني الحوار الاحترام المتبادل. فالحوار يؤدي بالضرورة إلى الفهم والوعي، ومن هنا فإنه يقرب الشعوب في كل الحضارات من الجوهر الحقيقي للحضارات الأخرى. وهو يبدد سوء التفاهم، ويزيل التحيز - ذلك العدو الأكبر للجنس البشري - ويصوب الأخطاء. ومن ثم فإنني أرى في الحوار بين الحضارات وسيلة حقيقية مفيدة وموثوقا بها، يتعين على الأمم المتحدة، بوصفها محفلا يضم في رحابه الواسعة المجتمع الدولي بأسره، أن تعزز هذا الحوار وتنميه لكي تقهر الجهل، والتعصب، والأصولية الجامدة من أي نوع، والانعزالية.

ولذلك فإن العمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لتقييم وتقدير التنوع الثقافي والحفاظ على التراث العالمي من الأهمية بمكان، كما جاء في الإعلان المتعلق بالتنوع الثقافي، الذي تجري بلورته والذي نؤيده.

وختاما، فإن بلدنا المحدود جغرافيا ولكنه الثري بتاريخه، والذي يُعلي دائما من قدر قيمة التعليم، سيواصل عمله في هذا المجال حتى يسهم في تعليم الأجيال المقبلة

ما يتصل بحضارات العالم، بحيث يمكنها أن تتطلع إلى بعضها البعض دون خوف وكراهية ودون تصورات مسبقة. والأمم المتحدة هي المكان المؤهل لذلك، بل ربما كانت أفضل مكان مؤهل لتحفيز هذا الحوار الذي يضيق شقة الفوارق بين الحضارات ويحث على قيامه، وهو ما نثق بحدوثه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غابرييل أوريلانا روجاس، وزير الشؤون الخارجية في غواتيمالا.

السيد أوريانا روياس (غواتيمالا) (تكلم بالفرنسية): منذ قررت الجمعية العامة في عام ١٩٩٨ أن تعلن عام ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، تابعنا باهتمام شديد سير المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في مختلف الحلقات الدراسية والمؤتمرات واجتماعات المائدة المستديرة. فجذور بلدنا ممتدة في حضارات بالغة القدم. ونحن لذلك نفهم القدرة الإبداعية التي يتيحها التنوع الثقافي كما نفهم مخاطر المواجهة التي يجلبها. ويضم تاريخنا في الواقع دروسا مستمدة من كلا الاحتمالين. فمن ناحية، تشمل هذه الدروس الألم الذي تسببه ثقافة غربية تفرض قيمها على إحدى الثقافات الأصلية. كما تشمل من ناحية أخرى المبادرات الأحدث عهدا الواردة في اتفاقات السلام المبرمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، التي ترسخ الاعتراف القضائي والسياسي اللازم لتوطيد دعائم دولة متعددة الثقافات، متعددة اللغات، ومتعددة الأعراق.

وندرك أن مفهوم الحوار بين الحضارات ذاته يمكن أن يؤدي إلى حالات من سوء الفهم. وفكرة المواجهة بين الثقافات أو الطوائف العرقية أو الأديان في حد ذاتها تشكل خطرا من أعظم الأخطار على القيم التي كرسها الميثاق، ولا سيما نتيجة للحوادث التي نمر بها منذ ١١ أيلول/سبتمبر. وينطبق هذا على السياسات الداخلية لكثير من بلداننا، كما ينطبق على العلاقات بين الدول. والشيء الذي يتعين علينا التماسه اليوم أكثر من أي وقت مضى هو إطراء التنوع وتوقير التسامح وتعزيز الحوار والتفاهم والوئام. ويجب أن نسترشد بضرورة تأكيد الأشياء الكثيرة التي توحد بيننا كبشر. ولهذه الأسباب جميعا، نشيد بالمبادرة الموفّقة التي جمعتنا اليوم.

ومن هذا المنطلق كانت موافقتنا في آذار/مارس ١٩٩٥ على الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين. ويسلم هذا الاتفاق بهوية شعوب المايا وغاريفونا وشينكا، بهدف بناء وحدة وطنية بالاستناد إلى احترام الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية والروحية لجميع الغواتيماليين وممارسة هذه الحقوق. ويسعى الاتفاق لمكافحة التمييز القانوني والفعلي. ويعترف بضعف نساء السكان الأصليين بصفة خاصة ويستحدث مكتبا للدفاع عن حقوق المرأة. كما يعترف بثقافة المايا بوصفها الأساس الأصلي لثقافة غواتيمالا، وبوصفها عاملا نشطا ودينامياً في تنمية المجتمع وتقدمه. ويسلم الاتفاق صراحة بأنه ”يجب أن توجه السياسة التعليمية والثقافية نحو الاعتراف بالقيم الثقافية للسكان الأصليين واحترامها وتعزيزها“.

وأخيرا، يتضمن هذا الاتفاق التزامات صريحة إزاء الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وينشئ لجانا مشتركة مؤلفة من ممثلين للحكومة ومنظمات السكان الأصليين، تتابع الالتزامات المضطلع بها. علاوة على ذلك، تشدد اتفاقات السلام في جملتها على قيمة احترام حقوق الإنسان والتسامح والمشاركة والديمقراطية والتنمية، وكلها عناصر ضرورية لموضوع مناقشتنا.

وتشكل هذه التجربة الوطنية الحديثة العهد أيضا اتجاهنا على الصعيد الدولي. ولذلك فإننا نشكر الأمين العام على التقرير الصادر تحت الرمز A/56/523. كما أننا ممتنون

للبلدان التي نظمت الأنشطة الوارد وصفها في هذا التقرير وأسهمت فيها. ونتفق تماما مع الأمين العام في أن الحوار بين الحضارات لازم إذا أردنا أن ننجح في تحقيق أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، وهو على وجه التحديد منع نشوب الصراعات. ولعلّي أضيف إلى تلك الفكرة الالتزام المطلق بدفع التنمية قدما للأمام حيث أن الفقر والتفاوت الاجتماعي يوفران أرضا خصبة للتوترات والمواجهات التي تمثل نقيض ما يسعى لتحقيقه الحوار بين الحضارات.

وعلى الصعيد الدولي، فقد الحوار بين الحضارات بعده الإقليمي. فالمنجزات في الاتصال، ولا سيما الهجرة على نطاق غير مسبوق، تعني أن الحوار بين الحضارات يجري كل يوم بين فرادى العوامل الثقافية، أو بين الجيران في نفس البلدة، أو بين الزملاء. ويؤدي هذا إلى قيام حوار بين متحاورين متعددين، يصبح فيه التسامح وتفهم الاختلافات ضروريين نظرا للتوافقات غير المتوقعة للثقافات والأفكار. ويجب أن نحتفي بهذا الحوار المتعدد الجوانب وهذا التهجين والتفاعل والتحول، التي من شأنها أن تدمر على المدى الطويل جميع الأفكار الأصولية والإدماجية للحضارة.

ونؤيد اعتماد برنامج للعمل يصون الأنشطة الهامة التي اضطُلع بها عملا بالولايات المحددة في قرارات الجمعية العامة ٥٣/٢٢ و ٥٤/١١٣ و ٥٥/٢٣، بما في ذلك نشر الكتاب ”مد الجسور“، ويضفي على هذه الأنشطة مضمونا حقيقيا. وتركز هذه الأنشطة على المبادئ والقيم التي يكرسها ميثاقنا، وتوسع نطاقها، ومن الصواب جعلها من المسلّمات، وتذكّرها كل يوم.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أعرب باسم وفدي عن شكرنا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره بعنوان ”سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات“، وأيضا لممثله الشخصي السيد بيكو ومجموعة الشخصيات البارزة على الجهود التي بذلوها في إعداد الوثيقة المخصصة لهذه المسألة. وبالرغم من أن فكرة الحوار بين الحضارات ليست جديدة، فإن إعلان سنة ٢٠٠١ سنة للحوار بين الحضارات كان له أثر لا ينكَر على المجتمع الدولي.

ونحن اليوم مصممون أكثر من ذي قبل على إيلاء الحوار بين الحوارات مكانه الملائم، ولا سيما في السياق العالمي الجديد الذي أوجدته الأعمال الإرهابية التي شُنّت على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر. فقد أظهرت هذه الحوادث أن هذا الحوار ضروري وعاجل تماما. ولكن لا يمكن التفكير فيه فقط بوصفه هجوما مضادا على الإرهاب، بل ينبغي النظر إليه كطريقة للتقريب بين الشعوب ونشر السلام.

وفي هذا الصدد، حث رئيس جمهورية تونس، زين العابدين بن علي، قادة العالم، وقوى الخير والحكماء وقادة الرأي على تكثيف جهودهم لمنع الرأي العام أو العلاقات بين الشعوب من الانزلاق، نتيجة الاقتران بين الأحداث، نحو عودة شبح المواجهة بين الأديان، التي تمثل في جوهرها، ومن خلال نُبل أهدافها، منابع للتسامح والحوار والتضامن.

وقد أعلن رئيسنا أيضا:

”إن مستقبل الأمن والاستقرار والتنمية في العالم يتوقف على قدرتنا على تكريس مبادئ التفاهم المتبادل والتسامح بين الشعوب. وقد عقدنا العزم، فيما يخصنا، على ألا ندخر أي جهد يمكن أن يسهم في تعزيز هذا الهدف“.

إن تونس، وهي ملتقى الطرق أو المكان الذي تلتقي فيه حضارات عديدة، ولها تاريخ ثري عريق يمتد عبر ٣٠٠٠ سنة، سعت دوما من أجل التقريب بين الشعوب وتقوية

الصلات بين الحضارات المختلفة. وستواصل تونس الحديثة الدفاع عن هذا المبدأ السامي، والعمل من أجل تعزيز التسامح والتنوع والحوار والوئام. وانطلاقا من هذا الاقتناع، أعلن رئيس الجمهورية لتوه، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أنه يجري إنشاء كرسي جامعي للحوار بين الحضارات والأديان.

وفي الأيام المقبلة ستستضيف تونس ندوة دولية بشأن الحوار بين الحضارات، تم تنظيمها بالاشتراك مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة. وستبذل تونس كل ما في استطاعتها لضمان أن يكون هذا اللقاء مرحلة مهمة في بحث البشرية المطرد عن سبل لتكريس هذه المبادئ النبيلة وحمايتها من كل الأخطار المحتملة.

ونحن مقتنعون بأن الحوار بين الحضارات ينبغي أن يكون مفتوحا للجميع، وأن يقوم على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا الحوار يبدأ بالاعتراف بالمساواة بين جميع الحضارات وبإسهاماتها المتعاقبة في بناء صرح الإنسانية، دون أية ادعاءات بالتفوق. ونرى أيضا أن هذا الحوار يفترض سلفا أن جميع الحضارات متساوية في الأهمية، وأنه لا يمكن لأي منها أن يدعي لنفسه التفوق على الحضارات الأخرى، وأن الحوار بين الحضارات، لهذا السبب، يجب أن يعني بالضرورة أننا نرفض الاستبعاد والتدخل؛ ويعني مزيدا من التفاهم والتسامح واحترام الغير.

ونرى أن جوهر الحوار بين الحضارات هو الدعوة إلى التنوع الثقافي والديني، التنوع الذي يشكل مصدرا للحيوية وليس سببا للانقسام والمواجهة. ولن يكون الحوار ممكنا إلا إذا تقبلنا حقيقة أن المجتمع الدولي بأسره يتقاسم قيم الحرية والتسامح المشتركة، ويعرب عن رغبة لا تحيد في أن يعيش في عالم تُحترم فيه حقوق الإنسان في كل ركن من أركانه.

ومع انتهاء الانقسام ذي القطبين، أصبح العالم يواجه الآن بظاهرة العولمة التي يبدو يوما بعد يوم أنها أخذت تحكم العلاقات الدولية، وتُظهر مدى عمق وتعقد التنوع الإنساني في كل جانب من جوانبه. وعلينا أن نتأكد من أن ظاهرة العولمة هذه توفر للجميع فرصا متساوية، دون أن تفرض على مجموعة أو أخرى نظاما ثقافيا أو اقتصاديا معينا. إلا أن الحفاظ على الهويات وتعزيزها وحماية التقاليد الثقافية والحضارية أمور لا يجوز أن تنطوي على أي تهديد للسلام والأمن، أو تتخذ ذريعة لاستبعاد الآخرين أو لتبرير النزعات القومية المتطرفة. وعلى النقيض من ذلك، فإن التفاعل بين الثقافات الذي يأتي كنتيجة للعولمة ينبغي أن يحافظ على تنوع الحضارات المختلفة وثرائها.

إن واجبنا هو أن نبذل كل ما في وسعنا لجعل هذا العالم مكانا أفضل. ولبلوغ هذه الغاية يتعين على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته، ويصحح الأخطاء، ويهتدي إلى حلول عادلة ومنصفة ودائمة للصراعات التي ما زالت مستمرة طوال هذه السنين. ونأمل أن توفر سنة ٢٠٠١، السنة الدولية للحوار بين الحضارات، حلا محددا وناجعا للقضية الفلسطينية، لأن الشعب الفلسطيني ما زال يعاني من الإذلال ومن الانتهاكات الصارخة لحقوقه الأساسية، ومن حرمانه يوما بعد يوم من حقه غير القابل للتصرف في أن يقيم على أرضه دولة عاصمتها القدس.

ومن المهم بنفس القدر، في فجر القرن الحادي والعشرين، أن تتعامل الأمم المتحدة مع جميع القضايا على قدم المساواة ودون تمييز. وما زلنا نؤمن إيمانا راسخا بأنها أفضل مكان لإجراء هذا الحوار على أساس مبادئ المساواة والعدالة والتسامح واحترام القانون الدولي.

السيد سيماو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يطيب لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في

تهنئتكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وإنني لواثق بأن مداولاتنا في ظل توجيهكم المقتدر ستكلل بالنجاح. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير هاري هولكيري على عمله الممتاز أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن عميق تعاطفنا وتضامننا مع شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة. كما نتشاطر آلام وأحزان الدول وجميع الأسر المنكوبة التي فقدت مواطنين لها في ذلك اليوم المشؤوم.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب مرة أخرى عن إدانة حكومة بلادي القاطعة للإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره. فالإرهاب يمثل بحق تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، مما يقتضي مواجهته بالتزام وعمل متضافر من جانب جميع أمم العالم. ومما يكتسب أهمية حيوية أن تظل الأمم المتحدة مركزا للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وأي خطر يهدد السلام والأمن الدوليين. وهذه الجهود يجب أن تكون موجهة نحو قمع ومنع هذه التهديدات، بما فيها تهديد الإرهاب الدولي. وكما يؤكد إعلان الألفية من جديد فإن الأمم المتحدة،

”هي الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها، والتي سنسعى من خلالها إلى تحقيق آمالنا جميعا في السلام والتعاون والتنمية“.

وفي هذا المنعطف، أود أن أحيي الأمين العام كوفي عنان على فوزه بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١. فمنح هذه الجائزة لكوفي عنان وللأمم المتحدة لهو الدليل الواضح على الاعتراف بالدور الذي اضطلعت به هذه الهيئة العالمية وأمينها العام كضامن للسلام والأمن الدوليين.

ومرة أخرى تحيي موزامبيق فخامة الرئيس خاتمي، رئيس إيران، على مبادرته باقتراح طرح هذا الموضوع الخطير للمناقشة في هذه الهيئة العالمية. إن الحوار بين الحضارات يتسم بأهمية جوهرية بالنسبة لمستقبل البشرية. والحوار بين الحضارات هو عنصر أساسي في الترويج للسلام والتسامح في العالم أجمع. وهذا الحوار يجب أن يلتمس التشجيع الدائم على الشمول والإنصاف والمساواة والتسامح في التفاعل الإنساني.

وقد أكد رؤساء دولنا وحكوماتنا في السنة الماضية، في مؤتمر قمة الألفية، أن التسامح هو إحدى القيم الأساسية ذات الأهمية الحيوية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وأكدوا أيضا ضرورة العمل بنشاط على تنمية ثقافة السلام والحوار بين جميع الحضارات، مع احترام البشر بعضهم بعضا بكل ما تتسم به معتقداتهم وثقافاتهم ولغاتهم من تنوع، وأنه ينبغي ألا يُخشى مما قد يوجد داخل المجتمعات أو فيما بينها من اختلافات، كما لا ينبغي قمعها، وإنما ينبغي الاعتزاز بها باعتبارها رصيدا ثمينا للبشرية.

ومن نفس المنطلق يؤمن وفد بلادي بأن السعي إلى إحلال السلام الدائم والازدهار بشكل هادف في العالم، وهو الواجب الذي نلتزم به، ينبغي أن يقوم على الحوار المستمر داخل الأمم وفيما بينها، وبين الحضارات والجماعات. وينبغي أن يتجلى التعزيز الفعال لثقافة السلام والتسامح أيضا على الصعيدين الفردي والوطني داخل دولنا. وينبغي أن يتولى الريادة في هذا الصدد، السياسيون، ورجال الدين، وقادة المجتمعات المحلية.

ومن الجوهري أن يبذل كل فرد، بغض النظر عن ثقافته وقيمه أو ثقافتها أو قيمها، جهدا لإبداء التقدير والاحترام لثقافة وقيم أفراد الجنس البشري الآخرين. ولا بد من تشجيع الأقليات والجاليات داخل مجتمعاتنا على

المشاركة في كل نشاط اجتماعي يرمي إلى تنمية الشعور بالانتماء المشترك والشعور بأن من حقها إدخال ثقافاتها وقيمها الخاصة كإسهام له قيمته في بناء مجتمع قائم على الوئام والتسامح. وهذا الحوار، الذي يقوم على احترام كرامة الإنسان واحترام التنوع الفلسفي والديني والسياسي والثقافي الذي يميز عالمنا، هو وحده الذي سيقودنا حقا إلى تعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين بين الحضارات.

تولَّى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيفيلا سوموزا (نيكاراغوا).

والواقع الحالي يجعل هذه الحاجة ملحَّة بصورة متزايدة. فالعولمة لا تقتصر على التفاعلات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية بين الأمم فحسب، بل أنها تشمل أيضا تعزيز التفاعل بين الشعوب التي تنتمي إلى ثقافات وأجناس وأعراق أكثر تنوعا يفوق ما شاهدناه من قبل. وحتى يمكننا مواجهة التحديات التي تشكلها هذه الحقائق، فعلينا أن نسعى إلى النهوض بالسلام والاستقرار والتنمية في العالم. ولا شك أن الحوار المتواصل المنفتح الذي يرتكز على قبول تنوعنا الثقافي وعلى الحق في الاختلاف، يمثل الأرضية المشتركة الأشد صلابة التي نستند عليها لتحقيق هذا الهدف. ومن ثم يجب ألا يُنظر إلى اختلافاتنا الثقافية والاجتماعية كعامل للفُرقة، وإنما كمصدر للقوة والرغبة في إيجاد مستقبل مشترك أفضل للجميع.

ما هو المقصود بثقافة السلام والتسامح؟ سعى الرئيس شيسانو، في الجزء المخصص للحوار بين الحضارات أثناء مؤتمر قمة الألفية، إلى الرد على هذا السؤال على أساس من تجربتنا الخاصة، معرِّفا ثقافة السلام بأنها:

”مجموعة من القيم، والاتجاهات والسلوكيات وأساليب حياة وتصرف، تقوم على احترام الحياة وكرامة الفرد الإنساني وحقوقه، ونبذ العنف، بما في ذلك أشكال الإرهاب كافة، والالتزام بمبادئ الحرية، والعدالة، والتضامن والتسامح والتفاهم بين جميع الشعوب، وبين جميع الجماعات في المجتمع وبين الأفراد“.

وبهذه الروح شاركت موزامبيق في عدة مبادرات هدفها تشجيع الحوار في إطار الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، علاوة على منظمات ومبادرات وطنية أخرى كدليل على التزامها القوي بالسعي إلى إيجاد حلول دائمة للصراعات الدائرة في العالم.

ولن تنتصر الجهود الرامية لتعزيز التفاهم بين الحضارات، ويسود الاستقرار والرفاهية في العالم ما لم تعالج بجدية الأسباب الجذرية للصراعات التي ما زالت تعصف بكثير من مناطق العالم ولا سيما في أفريقيا.

وتعتقد موزامبيق بشدة بأن الفقر يؤدي إلى تفاقم الصراعات لا محالة. وكما ظهر في الكثير من مناطق العالم، فالفقر يولِّد عدم التسامح حيث يؤدي إلى تصور أن بعض القطاعات في المجتمع مميزة أكثر من غيرها من القطاعات التي تظل دون أمل. وفي اعتقادنا أنه سيظل من المتعذر الوصول إلى السلام والتسامح ما دامت الغالبية من السكان في بلادنا تعاني من الجوع. ولذلك، فإن الكفاح ضد الفقر، وعلى الأخص الفقر المدقع، هو عنصر أساسي للحوار المثمر بين الثقافات المختلفة والمجموعات الاجتماعية.

وعلى أساس هذا الفهم يولي برنامج الحكومة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الأولوية القصوى للقضاء على الفقر. وينظر برنامج العمل المعني بتخفيض مستوى الفقر المدقع، الذي اعتمد مؤخرا للفترة من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٥، إلى التعليم والصحة والتنمية الريفية بوصفها عناصر أساسية

في تخفيض مستوى الفقر. وإننا نسعى بعد اعتماد هذا البرنامج، إلى جعل موزامبيق مكانا أفضل للعيش.

وفي رأينا أن إعلان الجمعية العامة اعتبار سنة ٢٠٠١ سنة الحوار بين الحضارات، يعطي قوة دفع جديدة لتعزيز مفهوم الحوار بين الحضارات باعتباره حجر الأساس لمواجهة التحديات التي ينطوي عليها بناء وصون السلم الدائم في العالم. وهذا الزخم يضاف إلى كثير من المبادرات الأخرى، مثل إعلان الجمعية العامة اعتبار سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام، واعتبار الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

وتهيئ هذه المبادرات الفرصة لتعبئة جهود جميع الجهات الفاعلة على المستويين الدولي والوطني من أجل العمل معاً لتأكيد ثقافة اللاعنف على أساس مفهوم ثقافة السلام والتسامح والحوار. ويحدونا الأمل أن تتطور هذه المفاهيم وتحظى بما تستحقه من اعتراف في العلاقات الدولية بحيث تحل ثقافة الوقاية بالتدريج محل ثقافة رد الفعل.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أما وقد أوشكت سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات على نهايتها، فلا بد من استعراض موقفنا وإلى أين نحن ذاهبون بغية المزيد من التعزيز لهذا المفهوم ووضعه موضع التنفيذ. ويفيدنا تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/56/523، بمناسبة الاحتفال بالسنة، في إجراء هذا التقييم وتقرير مسارنا في المستقبل. ونحن نشكره ونشكر ممثله الشخصي السيد جياندومنكو بيكو، على التقرير وعلى الجهود الجبارة التي بذلاها.

واسمحوا أن أعبر عن طريقكم عن امتناننا الصادق والعميق للرئيس محمد خاتمي على ملاحظاته الملهمة صباح اليوم التي ركزت على الموضوع. وإننا نُكِن الإعجاب لهذا البلد، جمهورية إيران الإسلامية، لمساهمته الهائلة في المضي قدما في المُثل التي تجسد هذا المفهوم. فإيران نفسها هي مهد لحضارة عريقة، أثرى الاتصال بها العالم على الدوام.

ونود أن نشكر فريق الشخصيات البارزة على ما قام به من جهد أثرى فهمنا لكثير من جوانب هذا الحوار.

إننا نعيش في عصر مضطرب. فسرعة خطى العولمة جعلت الشعوب والمجتمعات والثقافات في تفاعل وثيق. والمشاركة في المعلومات تتم بسرعة البرق. وزادت حركة النقود والسلع بشكل غير مسبوق، وحركة الناس بصورة أبطأ. وأخذت القيم والأفكار تخترق الحدود الفاصلة بسهولة. وتتقارب الحضارات من بعضها البعض هو اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ومع ذلك، ندرك أن هذا القرب لم يعزز التفاهم أو المشاركة في القيم. وقد ولد الوعي بالاختلافات والاعتراف بالفوارق أيضا الرفض. وعملية الرفض هذه تنطوي على احتمال مؤسف وهو أن تدير البشرية ظهرها لقرون من الإنجازات. ومثل هذا الرفض قد يفتح الباب للاستبعاد، وعدم التسامح، بل وللكراهية في بعض الأحيان. فالأفكار والقيم وممارسات الآخرين يمكن أن تستبعد لأنها غريبة. وكل ذلك من شأنه أن يؤدي كما نعرف جيدا إلى نتائج وخيمة.

وفي عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، يتعين علينا أن نحول خطاب الهيمنة الفردي إلى حوار لتسوية الخلافات. ولذلك علينا الاعتراف مرة أخرى بقيم الحوار بين الحضارات. وقد أشار الأمين العام في الفقرة ٢٠ من تقريره (A/56/523) إلى أن هذا الحوار ”قد يكون أداة ناعمة من أدوات الدبلوماسية ولكن بإمكانه أن يكون الاتجاه الغالب على المدى البعيد“. وتلك عبارات حكيمة حقا.

وينبغي متابعة الحوار بين الحضارات بهمة عبر كل الانقسامات، وفي أوسع مظاهره. والأمم المتحدة، بالطبع،

هي المحفل المناسب لهذا الغرض. وقد سلَّط الأمين العام الضوء على الأهمية البالغة للحوار من أجل العمل على تحقيق الهدفين الرئيسيين للمنظمة: منع نشوب الصراعات وحلها، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويجب علينا أن نحافظ على الزخم الذي أحدثته سنة الحوار بين الحضارات. وتشجعنا المبادرات العديدة جدا التي نظمها عدد من الجهات المؤثرة خلال السنة. ومما يثلج صدورنا الشعور المتزايد بالتفاؤل الذي أحدثته بالفعل. ونتطلع الآن إلى بداية الحوار الحقيقي وإلى المزيد من الإنجازات الملموسة.

وللمضي قدما بالعمل، معروض على الجمعية العامة مشروع برنامج عالمي لتنظر فيه. ونحن من مقدمي مشروع القرار A/56/L.3، الذي يتضمن مشروع ذلك البرنامج. وهو لا يعدد أهداف الحوار التي نتطلع إلى تحقيقها فحسب، ولكنه أيضا يختط مسارا واضحا للعمل على تحقيق سعيه الدؤوب. وإننا نوصي الجميع باعتماده.

و لا ينبغي لاعتماده - ولا يجب - أن يكون غاية في ذاته. والفكرة هي أنه ينبغي أن ينشئ إطارا تمكينيا لإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار. وستحتاج الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني إلى العمل في شراكة وتعاون نحو تلك الغاية. ودعوني أشدد هنا على أن مشاركة جميع طبقات المجتمع في الحوار، بما في ذلك النساء، والأطفال والفئات الضعيفة، سيكون بالغ الأهمية لنجاحه. والتغلب على الاستبعاد والتمييز وتعزيز الحوار والتفاهم أمور ينبغي أن يباركها الجميع.

وستواصل بنغلاديش دعمها لهذا الهدف النبيل بكل وسيلة ممكنة. ونحن بوصفنا مجتمعا تعدديا، مقتنعون تماما بأن من العناصر البالغة الأهمية في الديمقراطية احتمال التميز. ومن أجل إقامة عالم ينعم بالسلم والانسجام، لا ينبغي الاعتراف بالاختلافات واحتمالها فحسب، ولكن أيضا الاحتفال بها. لأن الجمال في حديقة الرب يكمن في التنوع.

السيد فالديفييسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد كولومبيا أن يشكر جمهورية إيران الإسلامية على ترويجها لمبادرة السنة الدولية للحوار بين الحضارات. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على إعداد تقرير عن هذا الموضوع؛ وكذلك ممثله الشخصي، السيد جياندومنكو بيكو؛ وفريق الشخصيات البارزة. ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تستحق أيضا الحمد على جهودها القيمة الرامية إلى ترويج وتعزيز فكرة الحوار بين الحضارات، وعلى إسهاماتها في ذلك المجال.

لقد أظهرت لنا الأمم المتحدة، خلال ٥٠ سنة من وجودها، أنه في حالة عدم وجود حوار يومي بين الأمم من مختلف الحضارات، سرعان ما يتلاشى السلم. وقد اتضح أنه على أساس الاحترام والتفاهم والتسامح المتبادل بين الأمم ومختلف الثقافات، يمكن بناء عالم تسود فيه الكرامة وحقوق الإنسان والتضامن والأمل والسلم.

إننا نؤيد قول الأمين العام:

> ”إن الأمم المتحدة نفسها قد أنشئت إيمانا بأن الحوار يمكن أن ينتصر على الخلاف، وأن التنوع فضيلة عالمية، وأن شعوب العالم بمصيرها المشترك أكثر توحدا بكثير من انقسامها بسبب هوياتها المختلفة“.

ولا شك لدينا في أن التهديدات الجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين ستقتضي زيادة تعزيز منظومة الأمم المتحدة ودورها الأساسي في السعي إلى إجراء حوار مفتوح وشامل.

ومنظمتنا هي المحفل البديهي ليجرى فيه حوار بناء، ومفتوح، ومحترم ومثمر بين مختلف الأمم والثقافات - حوار قائم على التسامح، والتفاهم المشترك واحترام التنوع؛ حوار

ينمي الذكاء، ويشجع على فهم مختلف الثقافات والحضارات ويعزز الصداقة بين شعوبنا. وهذا الحوار من شأنه تعزيز التعاون العالمي، والتضامن والسلم، المترسخ على احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب.

إن الظروف الحالية تقتضي منا الاضطلاع بحوار قائم على القيم المشتركة، مثل احترام الحياة، والدفاع عن الكرامة الإنسانية، والمساواة بين الجميع وحماية البيئة. وحوار من هذا القبيل من شأنه أن يكون أداة للتحول، ومثالا للسلم والتسامح واحتفالا بالتنوع والتعددية الثقافية والدينية، التي من أعظم ثروات الإنسانية.

بل إن هذا التحدي يصبح أكثر أهمية في سياق العولمة التي شددت، أكثر من أي وقت مضى، على التكافل بين جميع أمم العالم. وهذا التكافل من شأنه أن يمكّننا من أن نفهم بصورة أفضل مصير الإنسانية المشترك وتعزيز ثقافة أصيلة للتضامن. ولكي يكون الحوار فعالا، يجب علينا الحفاظ على التنوع الثقافي مع كفالة توزيع أنصف لمنافع وتكاليف العولمة، لصالح البلدان النامية على وجه الخصوص.

وسنة الحوار بين الحضارات توفر لنا فرصة للاعتراف بالتنوع والاحتفال به والبحث عن نظام جديد للعلاقات يقوم على جمع الشمل. والهدف هو تنمية حوار عالمي بمشاركة فعالة من الحكومات، التي وظيفتها تشجيع وتعزيز هذا الحوار؛ والمنظمات الدولية والإقليمية، التي يجب أن تعتمد تدابير وتنظم مناسبات لتيسيره؛ والأمم المتحدة، التي يجب عليها مواصلة تشجيع وتعزيز ثقافة الحوار بين الحضارات باعتبارها أساس أنشطتها.

وهذه المناقشة الرفيعة المستوى بشأن نطاق وهدف الحوار بين الحضارات يجب أن ينتج عنها التزام قوي من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن يكون هناك تبادل للآراء، ويجب علينا أن نفسح مجالا للتحليل والتحقيق من شأنه التمكين من صياغة أشكال الحوار والعمل المتضافر. ولذا يجب علينا أن نشارك في الجهود الهامة التي تضطلع بها اليونسكو، في سياق استراتيجيتها في الأجل المتوسط، لتشجيع المؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية على المشاركة.

وإن برمجة المؤتمرات، وحلقات العمل وحلقات الدراسة، بمشاركة المجتمع المدني، والحكومات، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ستكون إسهاما قيّما في تحقيق هذه الغاية. ووفدي يسلّم بأهمية بعض المبادرات التي اتخذت في الشهور الأخيرة لتشجيع الحوار بين الحضارات، بما في ذلك المؤتمر الدولي في طوكيو وكيوتو؛ وحوار سالزبورغ بين الحضارات؛ وإعلان طهران؛ ومحفل القرن الحادي والعشرين في بيجين؛ ومؤتمر فيلنيوس.

وكولومبيا بوصفها من المشاركين في تقديم مشروع القرار المعنون "برنامج عالمي للحوار بين الحضارات"، تثق في أنه سيُعتمد، لأنه على جانب كبير من الأهمية لعملية بناء ثقافة عالمية قائمة على الحوار واحترام التنوع.

وتقع علينا المسؤولية الجسيمة المتمثلة في زرع بذور الحوار حتى نجني فيما بعد حصاد السلم والتنمية والرفاه واحترام حقوق الإنسان. علينا الدخول في تحدي إدارة الشؤون العامة على أساس الإشراك وليس الإقصاء. وكما قال الأمين العام كوفي عنان بصراحة، السلم يبدأ في عقول الذين يرون في التنوع عاملا للتحسين والنمو. يجب أن نتخلص إلى الأبد من الماضي المتمثل في الخلافات والتعصب ورفض التنوع بغية إحراز تقدم في هذا القرن الجديد نحو ثقافة عالمية تسود فيها الألفة بين الأمم واحترام الاختلافات بيننا والتضامن.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): في عام ١٩٩٣، بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا،

أعادت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التأكيد على تشجيع وحماية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأعادت التأكيد على أن حقوق الإنسان عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة. وهذه النظرة هي الأساس لحوارنا اليوم.

وتهنئ كندا الرئيس الإيراني خاتمي والممثل الخاص للأمين العام، السيد جياندومنكو بيكو، على جهودهما لإشراك حكومات ومنظمات دولية والمجتمع المدني في حوار يسعى إلى تشجيع وحماية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويرحب بالتنوع. ولسوف يعزز التبادل الحر للآراء بين جميع أعضاء المجتمع فهمنا لثقافات بعضنا البعض ويشجعنا على الاعتراف بأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يشكل أساس جميع الثقافات.

إن التسامح واحترام التنوع والتكيف مع التغيير وتقبله أمور أساسية للتعايش السلمي والمزدهر ولتنمية واستقرار المجتمعات والشعوب. إنها بالفعل جزء من أساس السلامة والأمن الماديين. لقد أظهرت لنا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية أنه يمكن تحدي هذه السلامة وهذا الأمن. وفي مواجهة مثل هذه التحديات العالمية ينبغي ألا تتعثر جهودنا لتشجيع وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحوار وتبادل الآراء.

لقد أدت تكنولوجيات الاتصالات الجديدة والهجرة البشرية وتزايد السفر وتحرير التجارة وتعاظم الاهتمام بالثقافات الأخرى إلى اتساع الاتصالات بين الثقافات وبين الأشخاص مما أثرى التنوع وكذلك التحدي المتمثل في إدارة مثل هذا التنوع. وبالنسبة لكندا، فإن احتضان التنوع ضمن إطار من القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هو جوهر أهمية مجتمعنا الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وبوصف كندا مجتمعا ثنائي اللغة ومتعدد الثقافات، فهي تنظر إلى تنوع مجتمعها بوصفه سمة أساسية لهويتها وأحد أعظم أرصدتها وأثمنها. ويفهم الكنديون أن احترام الهوية وقبول التنوع وتشجيعه والحفاظ عليه يمكِّن من بناء الجسور بين الشعوب والمجتمعات والدول.

ونحن نشجع على القيام بأعمال مماثلة على الصعيد الدولي، وسوف نشارك فيها، على أمل تشجيع التفاهم الأكبر بين البشر. ولقد أيدت كندا بقوة، على سبيل المثال، مبادرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التي أسفرت مؤخرا عن الموافقة الإجماعية على الإعلان العالمي للتنوع الثقافي.

(تكلم بالانكليزية)

وكندا حريصة أيضا على ضمان ألا تشكل التدابير الرامية إلى تعزيز احترام التنوع الثقافي حواجز أمام المشاركة الكاملة للجميع في الحياة السياسية أو أمام التمتع بالأمن الإنساني. فبدون ذلك فإن هذه التدابير تتنافى مع الغرض منها.

إن الحوار لكي يسهم بنجاح في التفاهم بين الشعوب ذات الخلفيات والثقافات المختلفة لا بد أن يشمل نطاقا واسعا من المشاركين. والحوار الناجح هو الذي يعتمد على المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والفتيات. إذ أن تجاربهن ووجهات نظرهن هي جزء أساسي من أي حوار ناجح. ولقد أعادت الدول الأعضاء التأكيد في جلسة بيجين + خمسة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ على التزامها بتشجيع المشاركة الكاملة للنساء وتمكينهن. وفي كندا نظرنا أيضا في حيوية وإبداع الأطفال والشباب عند تشجيع التفاهم والتسامح بين الثقافات. كما توجد أهمية جوهرية لإسهام سكان كندا الأصليين في أسس بلدنا.

ولكي يكون الحوار معقولا يجب أيضا إجراؤه في مناخ حر ومفتوح. ولا يكون الحوار ممكنا إلا عند احترام حرية التعبير وتشكيل الجمعيات وحريات الفكر والضمير والعقيدة . ولكي يكون الحوار مستداما ومعقولا يجب أن يسعى إلى استحداث أدوات فعالة لتشجيع وحماية حقوق الإنسان. إننا بحاجة الى إيجاد أدوات لضمان أن يكون التنوع وسيلة لتحسين الأمن والمشاركة، ووسيلة لتعزيز التعبير الثقافي وتحقيق الرخاء واستفادة كل الأمم من الفرص التي توفرها البيئة العالمية.

والتعليم أداة هامة في مكافحة العنصرية وأشكال أخرى من التمييز والتعصب والقضاء عليها. وإدراكا منا بأن الأنظمة التعليمية تشكل المواقف الفكرية والسلوكيات، يجب أن نضمن أن مدارسنا تضم في أنشطتها التعليمية وفي مناهجها إسهامات لأشخاص من خلفيات متنوعة. وينبغي اتخاذ الخطوات لضمان عدم تثبيت القوالب الفكرية السلبية أو تشجيع التعصب بين شبابنا.

إلا أن الأداة الأخرى الهامة هي صياغة مبادرات للتوعية الجماهيرية من أجل تشجيع احترام التنوع على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. إننا نؤيد بحرارة الأمين العام عندما يقول إن التنوع الثقافي والديني هو مصدر قوة، وإن الحوار ممكن إذا اتفقنا على أننا نعيش في عالم متنوع ونشاطر نفس قيم التسامح والحرية واحترام حقوق الإنسان العالمية. يجب أن نجدد نحن شعوب الأمم المتحدة التزامنا بفتح حوار معقول لكفالة التسامح واحترام التنوع. وعلينا تفعيل قيمنا المشتركة الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إننا ملتزمون بتشجيع وحماية حقوق الإنسان وبتطبيقها على الصعيد العالمي. هذه التزامات تعهدنا بها كدول لبعضنا البعض، وكذلك تعهدنا بها لمواطنينا بغية تحقيق عالم آمن وسلمي غني بالتنوع والاحترام.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): يفسر بعض المعلقين أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والتطورات اللاحقة لها بأنها صدام بين الحضارات. ولا بد أن من قالوا بحتمية هذا الصدام سعداء الآن بعد أن تحققت ”رؤيتهم“. ونحن نؤمن بأن هؤلاء مخطئون. فالإرهاب لا يعبِّر عن حضارة بعينها ولا هو قاصر على حضارة بعينها. بل إن الإرهاب آفة موجودة في جميع أنحاء العالم وتشكل رفضا لجميع الحضارات وتدميرا لها.

إن الدفاع عن فكرة الصدام بين الحضارات كسبيل لفهم أسوأ هجمات إرهابية في تاريخ البشرية هو أمر خطير. ولكن، لا يقل عن ذلك خطورة أن ننكر حقيقة أن خطر وقوع صدام من هذا القبيل أصبح ماثلا أكثر من أي وقت مضى بعد ١١ أيلول/سبتمبر. وما لم نتمكن من توحيد صفوفنا في إطار من التفاهم والاحترام المتبادلين، فقد نتجه حقا إلى مثل هذا الصدام. وهذا هو التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة اليوم، وهو السبب الذي من أجله توفر مبادرة الرئيس خاتمي هذه الفرصة المهمة.

ومن المؤكد أن الأمم المتحدة - ”نحن الشعوب“ وفقا للميثاق - هي المحفل الطبيعي لإجراء مثل هذا الحوار، الذي يعتبر جزءا أساسيا من ردنا لا على الإرهاب فحسب، بل وعلى التعصب، والعنصرية، والاستبعاد الاجتماعي. وإن كانت السنة الدولية للحوار بين الحضارات توشك على الانتهاء بعد قليل فالقصد منها، بالطبع، هو بلورة عملية مستمرة أمامنا جميعا فرصة فريدة للإسهام في نجاحها. ويجب أن يتمثل إسهامنا الأول في تهيئة الظروف الضرورية لمثل هذا الحوار.

ولا يمكن أن يقوم الحوار داخل الحضارات وفيما بينها إلا إذا كان للشعوب صوت في ذلك الحوار. ويجب أن يكون الحوار شاملا للجميع وأن يقوم على المشاركة؛

وينبغي ألا يعقد بين الحكومات، بل بين الشعوب. وعلينا كحكومات التزام بتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها إجراء هذا الحوار. وتعد حرية الرأي، والمحافل والسبل التي يمكن من خلالها إجراء الحوار متطلبات أساسية لعقده. كما يعد الوصول إلى المعلومات ووسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات ضروريا. وتوفر لنا التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا غير مسبوقة لمشاركة الشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم - ولكن، بالطبع، لن يتسنى ذلك إلا لمن يملكون إمكانية الوصول إلى هذه التكنولوجيات. لذا، فإن سد الفجوة الرقمية يجب أن يكون جزءا من جهودنا لإجراء هذا الحوار. وعلاوة على ذلك، فإن إعطاء صوت لمن لديهم ما يقولونه لن يكون ممكنا إلا إذا وفرنا لهم التعليم، وهو الشرط الأساسي الذي كثيرا ما لا يتحقق لإجراء حوار مستمر. وأخيرا، فإن التحدي الماثل أمام الأمم المتحدة وأمامنا جميعا هو أن نكون نموذجا للأدوار التي يتعين الاضطلاع بها، وأن نحيا مفهوم الحوار بين الحضارات والأمم. إننا نميل إلى اعتبار فرصة إجراء مثل هذا الحوار على أساس يومي من قبيل المسلمات، بينما هي في واقع الأمر امتياز هائل. وعلينا أن نتساءل إن كنا نحقق أقصى استفادة من ذلك دائما.

إن الحوار الذي نسعى لإنشائه لا يتطلب الاستعداد للقيام بذلك فحسب، بل يتطلب أيضا القيام بعمل ملموس في المجالات التي ذكرتها للتو. وإن إجراء حوار حقيقي، يقوم على أساس الكلام والاستماع، والأخذ والرد، يتطلب ما هو أكثر: حب الاستطلاع، والانفتاح، والاستعداد للتعلم والمشاركة. وإننا نتفق مع أولئك الذين يقولون إن التنوع فرصة وليس تهديدا. ولكننا جميعا نعرف أنه كثيرا ما ينظر إليه على أنه تهديد. فالتنوع يشكل تحديا ذلك أنه يجبرنا على أن نقيم أنفسنا. وحيث ندرك أن الأمور يمكن أن تتم بشكل مختلف عما ألفناه فقد يجعلنا ذلك نتشكك في أساليب عملنا. وهذا يتيح لنا فرصة كبيرة، وإن كان يمكن أن يثير شعورا بعدم الارتياح، لأنه يزعزع الارتياح الكامن في الحفاظ على الأشياء على حالتها وفي حالة جمود. وعلينا بالتالي أن نعمل على تطوير ونشر فهم مؤداه أن التنوع ليس تعبيرا عن دنو المترلة ولا عن التفوق. وإذا كان هذا الفهم هو النتيجة الوحيدة لعملية الحوار بين الحضارات، فإننا سنعتبر ذلك إنجازا كبيرا في حد ذاته.

إن الحضارة ليست شيئا جامدا، ولا هي نتاج نهائي لعملية تاريخية. بل على النقيض تماما، الحضارة تحتاج إلى التطور والتكيف والتغير بشكل دائم. وهذه هي العمليات التي تضمن للحضارة تطورها وبقائها الطويل المدى. وإذا نظرنا إلى الحضارة التي نحن جزء منها - وأعني بها الحضارة الغربية - فمن الواضح تماما أن عناصرها الرئيسية لا تتطابق مع مثيلاتها قبل بضعة قرون.

وفي عصر العولمة، تكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة. فعملية التبادل الثقافي العالمي تتم إلى حد كبير دون عائق، والأكثر أهمية من ذلك، أنها تتم بسرعة لم يسبق لها نظير. وثمة شاغل يمكن تفهمه، ويتمثل في أن العولمة قد لا تؤدي إلى زيادة الانقسام بين الأغنياء والفقراء وتعميقه فحسب، بل قد تؤدي أيضا إلى هيمنة حضارة ما على الحضارات الأخرى. ولن تنجح العولمة إلا إذا عادت بالنفع على الجميع. ويجب أن يسهم الحوار بين الحضارات في بلورة قوى العولمة بشكل سليم ومستدام ثقافيا بحيث يحفظ ثراء التنوع.

ولقد عهد إلى الأمم المتحدة بدور طبيعي يتمثل في قيادة هذه العملية. ولكن، يمكن، بل وينبغي أن يعزز الحوار من خلال الهيئات الأخرى. وإننا نسترعي انتباه الجمعية بصفة خاصة إلى العمل الذي يقوم به مجلس أوروبا، الذي تشرفت ليختنشتاين برئاسة لجنة وزرائه حتى بضعة أيام

مضت. وفي الدورة الأخيرة لهذه اللجنة، أعرب الوزراء عن عزمهم على تعزيز الحوار الموسع بين الثقافات والأديان، لا سيما في مواجهة التهديدات المختلفة التي يمثلها الإرهاب. ويأتي هذا العزم في إطار التزام أكبر من جانب المجلس لتطوير ديمقراطيات قوية على أساس التنوع والعدالة الاجتماعية. إن مجلس أوروبا بفضل خبرته الطويلة والمكثفة في مجال التبادل الثقافي، في موقع ممتاز للإسهام في الحوار بين الحضارات إسهاما كبيرا، وإننا نلفت انتباه الجمعية إلى هذا العمل.

السيد الشمسي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن شكري للأمين العام، السيد كوفي عنان، لما جاء في تقريره من معلومات قيمة تعزز مناقشاتنا في إطار هذا البند. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن تقديرنا الكبير للجهود الطيبة التي بذلها في هذا المجال كل من السيد جياندومنكو بيكو، الممثل الشخصي للأمين العام المعني بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وعلى الرغم من إعلان عام ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، وبالرغم من جملة ما أجمع عليه قادة الدول والحكومات في مؤتمر الألفية في العام الماضي، من التزامات بتنمية ثقافة السلام والحوار بين الحضارات في سبيل حشد كل الجهود الممكنة للتغلب على الاختلافات والعقبات والصراعات التي تفرق بين الأمم والشعوب، فوجئنا بأن أعداء هذا الحوار سرعان ما يطلون علينا لإجهاض فكرة مشروع هذا التلاقي البشري البناء من خلال تصعيد ممارسات الإرهاب المنظم ضد الأبرياء والذي تجسد في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، أو إرهاب الدولة القائم على فكر الاحتلال والتمييز العنصري والتطرف الديني والعرقي الذي لا يؤدي بنتائجه إلى التهلكة والدمار كالذي يتعرض إليه الشعب الفلسطيني بأكمله يوميا داخل أراضيه المحتلة من قبل إسرائيل.

إن تداعيات تنامي أشكال وصور هذا الإرهاب فضلا عن تواصل بؤر التصادم والتراعات المسلحة، ومظاهر العنف، والتسابق على التسلح بين الدول، وبروز حالات خطيرة من انتهاكات حقوق الإنسان، وآفات انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والمخدرات والأسلحة المحظورة، باتت تُكسب موضوع الحوار بين الحضارات أهمية ملحة للغاية، باعتبارها تشكل الأداة الأكثر إسهاما، جنبا إلى جنب، مع الجهود السياسية والدبلوماسية وغيرها من أطر التعاون الدولي لنشر أفضل الممارسات الإنسانية من مبادئ التسامح والتضامن والتآزر المناوئ لكل أشكال هذا التطرف والتميز البشري والكراهية والذي غالبا ما يشكل المصدر الأساسي والمغذي لتداعيات كل هذه التحديات.

كما ونؤكد في هذا السياق على أن عمليات الإرهاب وممارسات التطهير العرقي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة المفجعة لحقوق الإنسان التي شهدها العديد من مناطق العالم خلال السنوات القليلة الماضية أثبتت أن مُرتكبيها ليسوا من جنسية أو ديانة أو عرق واحد بل يندرجون تحت أصول ورايات سياسية ودينية وعرقية مختلفة، وبالتالي، فإنه يقلقنا وبشدة تواصل حملات التميز والعداء والتشويه المغرضة التي يخوضها العديد من وكالات ومؤسسات الإعلام الصهيوني والغربي بهدف إلصاق تهم الإرهاب بالعرب والمسلمين، وخصوصا في وقت شكلت فيه هذه الحملات مصدرا أساسيا لتغذية مناخ الكراهية والتمييز بين الشعوب والصدام بين الحضارات. وعليه، فإننا نطالب وبشدة كأولى خطوات مبادئ الحوار بين الحضارات الدول الغربية بإعادة النظر في سياساتها المتحيزة إزاء قضايا وأزمات دول العالمين العربي والإسلامي، فضلا عن اتخاذها للتدابير

اللازمة والكفيلة بالتصدي لكل ممارسات العداء والتحريض والتمييز المرتكبة يوميا ضد شعوب هذه الدول.

إن فوائد فرص الترابط الاجتماعي والاقتصادي البشري التي وفرتها معطيات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة والإنترنت خلال سنوات العقد الأخير ساهمت وبكل أسف في إفراز بما يسمى بالثقافة أو الحضارة ”المعممة“ فيما بين مجتمعات صغار السن والشباب وخريجي الجامعات الذين باتوا يفضلون الانخراط في مظاهر أدوات ولغات وتكنولوجيات الدول المتقدمة العازفة عن إظهار التنوع الثقافي الذي تتمايز به حضارات الشعوب الأخرى ولا سيما النامية منها. وعليه، فإننا إذ نؤمن بأهمية التفاعل المتواصل فيما بين المحلي والعالمي، نؤكد في الوقت نفسه على أهمية ضمان عدم هيمنة إيديولوجيات الدول المتقدمة على أدوات هذه العولمة الحديثة، بل والعمل على ضمان إثرائها بالتنوع والتعدد الثقافي المتميز للشعوب على اختلاف انتماءاتها، كما ونعتبر أي حوار بين الحضارات في هذا الإطار لا بد أن يستند على ركائز احترام الكرامة الإنسانية ومبادئ العدالة والشفافية والمساواة بين الشعوب، بعيدا كل البعد عن توجهات التمييز وممارسات الكيل بمكيالين التي ما زالت تمارسها العديد من الدول الكبرى تجاه قضايا ومصالح الدول النامية وشعوبها.

إن تناولنا لموضوع الحوار بين الحضارات يقودنا إلى التعمق في دراسة ومعرفة الأسس التاريخية والمقومات التراثية والثقافية والعلمية التي نبعت منها هذه الحضارات. وكما هو معروف، فإن منطقة الوطن العربي التي تنتمي إليها الإمارات شكلت موطنا للحضارات القديمة العريقة، ومهدا للأديان السماوية التي كان آخرها الإسلام، الذي امتد فيما بعد لينتشر كدين وفلسفة وعقيدة سمحاء، ليس لشعوب منطقتنا فحسب، وإنما للعديد من بقاع المعمورة.

انطلاقا من العادات والتقاليد العربية الأصيلة المستمدة من مبادئ القرآن الكريم وأسس الثقافة الإسلامية الحنيفة والداعية إلى التسامح والمساواة والتضامن واحترام التنوع الثقافي بين الشعوب، حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على سن العديد من التشريعات والقوانين والبرامج التعليمية والثقافية الهادفة إلى ترسيخ القيم الإنسانية والأخلاقية الكريمة لدى أبنائها ومبادئ احترام عادات وتقاليد ومعتقدات الشعوب الأخرى، كما كفلت حرية ممارسة الأقليات الأجنبية المقيمة لديها لطقوسها وأنشطتها العقائدية والثقافية والاجتماعية، واتجهت أيضا على مدار العام نحو تشجيع إقامة وتنظيم المنتديات والندوات الثقافية واستقطاب المفكرين والصحفيين والمعارض والفرق الموسيقية والفنية والفلكلورية لإثراء معرفة مجتمع الإمارات وانفتاحه على مفاهيم وأفكار وتنوع هذه الحضارات مع أخذه بالاعتبار تمسكه بخصوصية أجداده وبيئته التي نشأ وترعرع فيها.

أما على الصعيد الخارجي، فقد نشطت دولة الإمارات نحو إبرام العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتبادل الثقافي والإعلامي والتربوي والتعليمي سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي والدولي، ودرجت أيضا على المشاركة في المؤتمرات ومنتديات الفكر والفن والفلسفة بالعالم مما ساهم في إثراء تفاعلها وتعاونها مع حضارات ومفاهيم الشعوب الأخرى.

ختاما، إننا إذ نؤيد المقترحات الداعية إلى تعزيز برامج وآليات تعزيز الحوار الشامل القائم على فهم وإدراك هموم وشواغل وأهداف الشعوب الأخرى دون محاولة إنكار حقوقها الوطنية أو استعبادها أو التدخل في شؤونها الداخلية، نأمل أن تشكل مداولاتنا في إطار هذا البند خطوة إيجابية باتجاه ترسيخ نموذج الحوار بين الحضارات كمنهج وأداة

جديدة في طبيعة العلاقات الدولية، تساهم في محو نزعة الانقسام وفي إثراء التنوع والتفاهم والتقارب بين وجهات النظر، ومد جسور التفاهم والتعاون والانفتاح بين الدول والشعوب، لاستلهام جهودها المشتركة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة وتعزيز السلام والأمن وبث روح التوافق والتعايش البشري السلمي المتحرر من كل أنواع الخوف والظلم والحرمان والعنف والكراهية والفقر وتداعيات الحروب المدمرة.

السيد شريستا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يسعدني غاية السعادة أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن رأيي أمام هذه الجمعية من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبينما أتوجه بالشكر للرئيس على الفرصة التي أتاحها لي للإدلاء بهذا البيان، أود أيضا أن أعرب عن تقديري الخالص لتقرير الأمين العام عن سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. إن ما يثلج الصدر أن نعلم أنه، سعيا لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٢ المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بإعلان سنة ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، تم، بمبادرة من الجمعية العامة، تنفيذ العديد من برامج العمل بنجاح بدعم فعال وتعاون وثيق من الحكومات و المنظمات غير الحكومية المعنية.

وليس هناك ما هو أهم من جمع ممثلي مختلف الحكومات والمجموعات المتنوعة والمعتقدات المختلفة في منتدى مشترك لمناقشة مسألة تهم البشرية حتى يتسنى تخفيف حدة القوى المعطلة التي تتمتع بميل شديد إلى تهديد احتمالات السلام والأمن في المجتمع وفي العالم بأسره.

مدى ملاءمة اختيار سنة ٢٠٠١ بوصفها سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات لا يمكن المبالغة فيه في هذا الوقت، وقت تمس فيه حاجة العالم، الذي تخيم عليه ظلال التوترات القائمة التي تهدد بالانفجار، إلى خريطة طرق نحو السلام.

وبوصف نيبال دولة ملتزمة بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، يسعدها دائما أن ترى الأمم المتحدة تعمل من أجل إعلاء قضية بني الإنسان. والأمم المتحدة، التي ينظر إليها على أنها الأمل الأخير للبشرية، كثيرا ما أظهرت فعاليتها في الحيلولة دون أن يصبح العالم في دوامة المواجهات.

الهجمات الإرهابية المأساوية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر جعلت الأمم المتحدة مرة أخرى محور اهتمام الشعوب ومصدر ثقتها. ووفيات آلاف الأبرياء من بلدان عديدة، ناهيك عن الخسائر المالية التي أضرت بالاقتصاد العالمي، وصلت إلى ضمير المجتمع المتمدن وآلمته. ونيبال، التي تؤمن إيمانا كاملا بميثاق الأمم المتحدة، قررت بسرعة أن تؤيد جميع القرارات التي اتخذتها هذه الهيئة العالمية لمكافحة خطر الإرهاب على صعيد عالمي.

يجب بذل جهود دولية مستمرة ومتواصلة ومنسقة إلى أن يستأصل الإرهاب، مهما كان مصدره. الإرهاب هو نقيض السلام، الذي هو أثمن سلعة في عالم اليوم. والدعوة إلى السلام دعوة عالمية، ولكن من المحزن أن الجميع ليسوا متساوين في الاستعداد للعمل على إيجاد مناخ يصبح فيه السلام مسيطرا ويجعل تحقيق الرخاء للبشرية ممكنا. يجب معالجة هذه الثغرة باستعمال سلاح الحوار من جانب جميع الدول والمجتمعات المتحضرة. ولا يوجد ما هو أثمن من فرصة لاجتماع العقول التي تتطلع إلى إيجاد عالم أفضل نعيش فيه.

وسلسلة المؤتمرات التي عقدت في شتى أنحاء العالم - برعاية الأمم المتحدة وبتعاون فاعل من إحدى وكالاتها الرئيسية، هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التي حضرها عدد من البلدان، أدت إلى جمع الحضارات المختلفة

معا لدراسة أفكار حول هدف مشترك لخير البشرية، وهي مهمة جديرة بالثناء. وهذه الأنشطة الجديرة بالثناء ينبغي جعلها شاملة ووافية إلى أقصى حد ممكن، لتستوعب جميع الحضارات الكبرى في العالم. وتمشيا مع روح الأمم المتحدة، ينبغي أن توجه جميع هذه الجهود لقبول البشرية بأجمعها، التي تعيش في ظروف حضارية متنوعة.

اسمحوا لي أن أؤكد أن دستور مملكة نيبال، الذي وضع في عام ١٩٩١، هو نتيجة ثانوية للحوار بين القوى السياسية الكبرى في البلد. إنه من صنع توافق آراء وطني. وقد وفّر مظلة يستطيع أن يعيش في ظلها الناس من مختلف الأعراق والطوائف والعقائد والإثنيات بوئام واحترام متبادل. الحوار هو آلية الديمقراطية التي تستعمل لتخليص البشرية من الأوهام والشكوك والتشوهات. ولكن من سوء الطالع أن سياسة نيبال الديمقراطية شهدت على مدى السبعين شهرا الماضية بعض أعمال التمرد. ويقوم المتمردون، الذين يفضلون أن يوصفوا بأنهم ماويون، بعرض هيمنتهم أينما وحيثما أمكن، وإن كانوا يتركزون في مناطق جبلية نائية معينة من البلد.

وقد أسفرت أعمال العنف التي يرتكبونها، وإن كانت متفرقة ومتقطعة، عن وفاة أكثر من ١ ٧٠٠ شخص، من بينهم رجال شرطة ومتمردون ومدنيون أبرياء. ولتجنب مزيد من إزهاق الأرواح والإسراع بوتيرة التنمية أيضا – التي تمس حاجة الشعب إليها – فإن حكومة مملكة نيبال، بدلا من اللجوء إلى استعمال القوة منذ البداية، طلبت إجراء حوار لوضع صيغة مقبولة لدى الطرفين للحكم الجيد للبلد لا تعرض للخطر أساسيات الدستور. ولا تزال جولات المحادثات مستمرة بين ممثلي الحكومة وممثلي المتمردين الماويين.

نحن مقتنعون تماما بأن الإرهاب في أي شكل كان لا يمكن تبريره، مهما كانت الظروف. ويستحق الشجب القاطع والتقريع. إلا أننا نشعر أن الإرهابيين يستفيدون بسهولة من إحباط الشعب الذي كتب عليه أن يعيش في ظل ظروف من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. ونحن بحاجة إلى نظام اجتماعي اقتصادي أعيدت هيكلته على نحو يبشر بوضع الحضارة الإنسانية في المنظور الملائم. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تعمل الحكومة كعامل حفز أو راع أو ميسِّر أو منظم، حيث يتوقف هذا الدور على الظروف السائدة في مجتمع ما.

إدراكا من حكومة نيبال لهذه الحقيقة، اتخذت في الآونة الأخيرة تدابير اجتماعية اقتصادية قاسية لوضع مجتمعاتنا المختلفة اجتماعيا واقتصاديا في مركز الاهتمام لتحسن بسرعة نوعية حياتهم. ويمكن دائما تيسير عملية الحوار من خلال إيجاد بيئة تتوفر فيها بوضوح العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لجميع الديانات والعقائد الرئيسية، إذا وضعت في سياقها الصحيح، هدف مشترك هو تعزيز قضية الإنسان بروح لا أنانية لخدمة الآخرين. إنها التشويهات والقسوة والتعنت الذي يبديه من حين إلى آخر من يدعون أنهم ورثة الأنبياء والوعاظ والراجمون بالغيب والقديسون التي أثارت الكراهية والصراعات والمصادمات بين المنتمين إلى ديانات مختلفة.

إن المواجهة تؤدي إلى مواجهة أكبر. والمطلوب عملية حوار تفتح الباب أمام الناس ليفهموا وجهات نظر الآخرين وتجعل الآخرين يفهمون وجهة نظرهم. ففي نهاية المطاف، الحضارة ليست سوى فهم جيد للجهود الجماعية التي تبذلها البشرية لتحقيق حياة أفضل.

السيد كـارا (الجمهوريـة التشـيكية) (تكلـم بالانكليزية): في حين أننا قد نواصل توضيح مفهوم الحوار بين الحضارات، وفي حين أننا قد نختار أن نتكلم عن حضارة واحدة فقط تضم جميع تنوعات البشرية المذهلة، فإنه لا يوجد شك بالنسبة لجوهر وأهمية مناقشتنا هذه. وفي الحقيقة، فإن الحوار بين ممثلي شتى الثقافات أو المجموعات الإثنية أو الدينية أو النماذج الاجتماعية في عالمنا المعولم والمتشابك يبدو أنه يتخذ أهمية أكبر كلما واجهنا تحديا جديدا.

ولذلك، يرغب وفد بلادي في الإعراب عن تقديره العميق لجمهورية إيران الإسلامية ولجميع الذين ساعدوا في بدء عملية الحوار، وكذلك للأمين العام وممثله الشخصي، السيد جياندومنكو بيكو، لمساهماتهم القيِّمة، التي أسفرت، من بين أشياء أخرى، عن الكتاب المفيد المعنون ”مد الجسور: الحوار بين الحضارات“ الذي نُشر مؤخرا. ونتقدم بالشكر أيضا إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وقد عارض عدد من المتكلمين في اليومين الماضيين الحوار والإرهاب مشيرين إلى أن الخطوط الفاصلة ليست بين الثقافات والديانات وإنما بين ”المتحضرين“ و ”البربريين“. ووفدي يؤيد هذا الرأي تماما. فنحن مع الآخرين أيضا في الاعتقاد في قدرة الحوار، عن طريق تأكيد القيم المشتركة، على المساعدة على درء الصراعات والمشاكل في هذا العالم.

وبما أن الجمهورية التشيكية أيدت البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا صباح اليوم باسم الاتحاد الأوروبي، فاسمحوا لي أن أقصر كلمتي على ملاحظات قليلة تتعلق بإسهام بلدي المحدد في الحوار. وأشير هنا إلى سلسلة مؤتمرات منتدى ٢٠٠٠ التي تنظم كل عام منذ عام ١٩٩٧ في براغ برعاية السيد فاكلاف هافيل، رئيس الجمهورية التشيكية. فهي تجمع الشخصيات المبرزة من مختلف الثقافات والديانات أو الخلفيات العرقية، بهدف تبادل الآراء والقيم والبحث عن حلول نظرية وعملية لمشاكل العالم المعاصر. والنتيجة التي توصل إليها آخر هذه المؤتمرات وهي إعلان براغ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، متاحة لجميع الوفود في الوثيقة A/56/498. وإنني لعلى يقين من أن عددا من المجالات والأنشطة التي يشملها الإعلان وعملية المنتدى ٢٠٠٠ تنسجم تماما مع العناصر المتصلة بها في البرنامج العالمي المقترح للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله. ولذا نؤيد تماما مشروع القرار ذي الصلة الذي نحن بصدد اعتماده ونشارك في تقديمه.

ومن المشجع للغاية أن نرى تنامي قائمة الأنشطة في إطار البند المدرج اليوم في جدول الأعمال، على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. فلنأمل جميعا بأن يرسي البرنامج العالمي أساسا متينا لاستمرار الحوار وتعزيزه.

السيدة الهاشمي (العراق) (تكلمت بالعربية): تناقش الجمعية العامة اليوم واحدا من المواضيع التي من شأنها أن تشكل بارقة أمل وسط عالم يعيش واقع رعب طبول الحرب، وهول القنابل والصواريخ الذكية وأشلاء الأطفال الممزقة وصور النساء والشيوخ والأطفال المشردين الذين إن نجوا من نيران الصواريخ فإن الموت جوعا وبردا يتربصهم في كل دقيقة. عالم ترزح معظم شعوبه تحت وطأة الحرب والتهميش والتخلف والحصار والفقر واللامساواة.

لذا فإن الحديث عن الحوار بين الحضارات بقدر ما يبدو متناقضا مع الواقع الذي يسود عالم اليوم فإنه يشكل أرضية يجب أن تستند إليها المحاولات الخيِّرة الرامية إلى إبعاد شبح الآلام والمعاناة عن أبناء البشر وإلى الحد من مخاطر الهيمنة والتسلط والتحكم بمصائر شعوب العالم وفرض أنماط حياتية محددة عليها.

إن إيمان العراق الوثيق بالتنوع الحضاري الإنساني وبحتمية الحوار بين الحضارات يشكل امتدادا طبيعيا لإرثه الحضاري العريق الذي تمتد جذوره إلى ما قبل أكثر من خمسة آلاف سنة والمتمثل في حضارة بلاد وادي الرافدين التي احتضنت الحضارات البابلية والسومرية والآشورية والأكدية والعربية الإسلامية والتي شكلت واحدا من مراكز الإشعاع الحضاري في العالم.

إن الحضارة الإنسانية هي واحدة في أي مكان كانت من العالم وفي أي زمان. فهي التعبير الحقيقي عن الخصوصية الإنسانية. فلا توجد حضارة راقية وحضارة متدنية، ولكل حضارة مقوماتها وخصائصها. لذا فإن التفاعل بين هذه الحضارات يسهم في إثرائها المتبادل ويمد الجسور المشتركة بينها من أجل خير الإنسانية جمعاء.

ولكي نصل إلى إقامة حوار فاعل وجدي بين الحضارات، فإن هناك مبادئ أساسية لا بد أن يستند عليها هذا الحوار، وفي مقدمتها احترام حقوق الإنسان الأساسية واحترام التنوع الثقافي القائم على أساس احترام القيم الإنسانية والمساواة بين البشر والقبول بهذا التنوع باعتباره أحد السمات الثابتة للمجتمع الإنساني. كما يجب أن يستند هذا الحوار على التسامح وعدم الاستهانة بالقيم الدينية للشعوب، وشجب أي تمييز بين الحضارات، واحترام قرار الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقيام نظام اقتصادي دولي ديمقراطي لا تنفرد فيه قوة واحدة في السيطرة على مقدرات العالم وتوجيهها وفقا لمصالحها الوطنية، نظام يُسيره العدل وتحكمه قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتختفي عنه مفاهيم القوة والتهديد بها واستخدامها.

لقد قال السيد الرئيس صدام حسين في رسالته في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الموجهة إلى شعوب وحكومات الغرب بأن ”العالم بحاجة إلى إقامة العدل والإنصاف وليس استخدام القوة على أساس القدرة والفرصة. وليس أفضل وأرقى معنى في هذا مما تعلمناه ونعرفه عما أمر به الله ليكون وما نهى عنه لئلا يكون، وإذا اختلفنا في فهم جوهره فإن ما نحبه لأنفسنا ينبغي ألا نمنع غيرنا من أن يحوزه لنفسه أو أن يتمتع به، وما لا نحبه لأنفسنا أو نرفض عندما يكون علينا ينبغي ألا نُكيل لغيرنا فيه بمكيال آخر. وأن يدرك الجميع أن لا أحد باستطاعته أن يكون ذا ثروة، وأن يأمن عليها وعلى نفسه وسط مجتمع من الجياع، وتكون البلية عليه أكبر، إذا كانت ثروته استغلت الجياع أنفسهم وربت على حسابهم“.

لقد أشار تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/56/523 إلى عدد كبير من النشاطات التي جرت في إطار الأمم المتحدة في مجال دعم مفهوم الحوار بين الحضارات. ومع ذلك فإن العالم الآن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى أن تضاعف الأمم المتحدة ومؤسساتها من نشاطاتها في ميدان تشجيع الحوار والتصدي لجميع التوجهات التي أخذت مؤخرا تطفو على السطح، وتدعو إلى تصنيف الحضارات والأديان تصنيفا يمنع كل حوار حضاري وإنساني ويروج إلى الصدام بين الحضارات.

إننا نتطلع إلى اليوم الذي تتمكن فيه الأمم المتحدة باعتبارها المحفل الأساسي الذي يعبر عن مفاهيم العالم المتحضر من جعل هذا التنوع الحضاري أساسا للتفاعل نحو تحقيق الإثراء المتبادل للحضارات الإنسانية جمعاء.

لقد جسدت الحضارة العربية والإسلامية مفهوم الحوار بين الحضارات عبر مختلف العصور، وإن الأمة العربية والإسلامية مهيأة اليوم وفي ظل التحديات الكبيرة القائمة لأن تواصل مهمتها التاريخية في التفاعل مع الحضارات الإنسانية الأخرى في ظل احترام التنوع الحضاري لشعوب

الأرض كافة والإيمان بحتمية التبادل الحضاري ورفض مفاهيم الغرور والغطرسة والعدوان والاحتلال الأجنبي.

السيد الكالاي (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): أود أولا أن أعرب عن امتناني لجمهورية إيران الإسلامية لاتخاذها زمام مبادرة الترويج للحوار بين الحضارات في مكان مناسب كالأمم المتحدة، وأود كذلك أن أشكر السيد كوفي عنان، الأمين العام، والسيد جياندومنكو بيكو، ممثله الخاص، على جهودهما الرامية إلى تعزيز هذا الموضوع وإعطائه أولوية في جدول أعمال المنظمة.

الاحتفال بالسنة الدولية للحوار بين الحضارات يبين أن هذا موضوع يخص كل عضو منا ويجب أن نشارك فيه بفعالية. واليوم، في الوقت الذي يجري فيه تهديد مفهوم الحوار نفسه بأعمال لا يمكن تبريرها ودوافع نعجز عن فهمها منطقيا، من المهم، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نتطلع إلى دور الأمم المتحدة في تعزيز فهم السبل المتنوعة لرؤية الحياة. ومن حسن الحظ أنه جرى الاعتراف بذلك عندما منح الأمين العام والأمم المتحدة جائزة نوبل للسلام. ولا شك في أن التفاهم بين الدول ليس إلا السلام، والسلام بكل ما له من أهمية.

وقد عزز الأمين العام كوفي عنان هذه الرؤية عندما لاحظ في تقريره (A/56/523، الفقرة ١٥)،

> ”أن الأمم المتحدة تظل المقر الطبيعي للحوار فيما بين الحضارات؛ وهي المنتدى الذي يمكن أن يزدهر فيه الحوار ويؤتي ثمره في كل ميدان من ميادين العمل الإنساني. وما لم يتحقق هذا الحوار كل يوم فيما بين جميع الأمم - داخل الحضارات والثقافات والجماعات وفيما بينها - لا يمكن أن يتحقق سلام دائم ولا ازدهار آمن“.

وفيما يتعدى اختلافاتنا اللغوية أو الإثنية أو الدينية أو الثقافية، فإن جوهر الإنسان نفسه، وهو القيمة الأساسية للإنسانية برمتها، يظل النور الهادي والقاسم المشترك الذي يحدد سماتنا ويميزنا عن غيرنا من الكائنات الحية. وهذا الجوهر، المشرب بالرغبة في السلام والوفاق بين الدول هو الذي دفع إلى إنشاء هذه المنظمة، وهو نقطة انطلاق من الحوار بين الحضارات.

وقبل أكثر من ٥٠٠ سنة، تغير مجرى التاريخ بالتقاء عالمين. وتركت هذه الحقيقة علامتها على هوية ما هو الآن أمريكا اللاتينية، التي تتميز بتنوعها الثري الذي يمنحها شخصية تاريخية معينة. وقد ترك الخليط المتنوع من الشعوب بصماته الواضحة على هذه الهوية، التي عقَّدت منجزاتها في بعض الأحيان. وعملية خلط الشعوب، وهي ليست ساكنة أبدا وإنما دينامية، تظل هشة رغم أنها مذهلة.

وبموجب قرار الأمم المتحدة بإعلان سنة ٢٠٠١ السنة الدولية للحوار بين الحضارات، ونظرا للاهتمام الشخصي لرئيسنا هوغو شيفاس فرياس بهذا الموضوع، بدأت حكومة فنزويلا في بداية هذه السنة بأخذ زمام المبادرة لتشجيع الأنشطة والاجتماعات - على الصعيدين الوطني والإقليمي - التي تناولت فكرة الحوار بين الحضارات.

ومن الأنشطة الأخرى التي جرى التخطيط لها الاجتماع الهام لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعتزم عقده قريبا في كاراكاس من ١٣ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وبطبيعة الحال، سنسترعي انتباه الجمعية العامة إلى استنتاجات الاجتماع. والغرض من الاجتماع تشجيع مختلف المحافل على التفكير المستدام في جميع أنحاء المنطقة والتشجيع على إجراء المناقشات ودراسة التغيرات التي نتأثر بها على الصعيد الثقافي، تماما كما يتضح في مناطق أخرى

من العالم داخل الإطار المتبلور بالاقتران باضطلاعنا بهذا الحوار بين الحضارات.

وعلينا أن نسترد التنوع الثقافي بوصفه إسهاما بناء في التصدي للتحديات المعاصرة الخطيرة، فضلا عن كونه سبيلا لمجابهة أخطار تحقيق التجانس، وهو متأصل في العولمة. وسيبرهن اجتماع كاراكاس كذلك على اهتمام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالإسهام على نحو فعال في الحوار على الصعيد العالمي هنا في الأمم المتحدة، كما أنه سيؤكد من جديد حاجتنا إلى مضاعفة جهودنا بغية تحقيق السلام والتعاون الدوليين.

العولمة تجلب معها أداة للعلاقات الدولية وكذلك زيادة في تلك العلاقات وتفاعلا أكبر بين مختلف الثقافات، مما يمكن أن يحقق أعظم النتائج. وهذه عملية لا تتعلق بالمجالات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية فحسب، بل تتخذ على نحو متزايد بُعدا ثقافيا ملحوظا. وتشكل تحديا ضخما لنا، وهو صون واحترام التنوع الفكري والثقافي الثري لشعوبنا.

وهذا شرط من الشروط التي يجب أن نفي بها لكي نحقق التوازن الذي نحتاج إليه بحيث نتصدى لهذا التحدي، بغية أن نتمكن من الاستفادة من العولمة نفسها. وكما جرت الإشارة في هذا البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، يجب استخدام تكنولوجيا المعلومات لكي تعزز رسالة الحوار والتفاهم في جميع أنحاء العالم، بغية نشر الأمثلة التاريخية للتفاعل البناء بين مختلف الحضارات. والظروف الحالية في العالم لا تسفر إلا عن التأكيد المتزايد لأهمية تعزيز هذا الحوار وتنشيطه.

وأود أن أشير إلى ما ذكره السيد لويس ألفونسو دا فيلا، وزير الشؤون الخارجية في فنزويلا، في سياق الأنشطة المتعلقة بالسنة الدولية، التي تجرى هنا وفي كاراكاس كذلك. لقد قال إن الاجتماعات التحضيرية الوطنية لمؤتمر القمة الإقليمي، التي تعقد الآن، يجب أن تفكر تفكيرا جديدا يتقبل التنوع. وهذا سر عملنا، يجب أن نقبل باختلافاتنا. وبهذه الطريقة يمكننا أن نبرهن على وحدتنا. ويجب إدراك هذا التنوع على أنه يشكل فرصة للتعرف على ما هو جديد وما هو مختلف، وليس بوصفه تحديا يهدد قيمنا وتميزنا. ويجب أن يرتكز الحوار بين الحضارات على الاعتقاد بأن الروح الإنسانية يمكن أن تتخطى العقبات التي يسببها الجهل والتحيز.

ختاما، يعتبر من الحقوق الأساسية للإنسان أن يكون مختلفا عن الآخرين وأن يعيش في سلام مع رفاقه. وهذا أفضل نوع من أنواع الحوار الإنساني يمكن أن نؤكده من جديد في هذا المحفل.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بهذه المناقشة الهامة بشأن موضوع الحوار بين الحضارات. ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره الذي جاء واضحا، ومركزا في عرضه للموضوع، وإن كان موجزا. وإننا نعترف بالدور الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيكو، وفريق الشخصيات البارزة وبما قدموه من إسهام في هذا الصدد.

والواقع أن إجراء هذه المناقشة أتى في وقته المناسب تماما في أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر وربط الإرهاب في بعض الدوائر بصورة نمطية بجماعة معينة من الناس أو بدين معين. وهذه الصورة النمطية مؤسفة حقا، ولذا فإننا ممتنون امتنانا عميقا للرئيس بوش وغيره من الزعماء الغربيين على رفضهم البات لتعريف الإسلام والمسلمين بالإرهاب. فالإسلام يعني السلام ويسعى إلى تحقيق السلام بين الشعوب والأمم من خلال التفاعل المتحضر والحوار. ويتضح ذلك بداهة من عبارات الترحيب

الأولى والأخيرة التي يستعملها المسلمون وهي ”السلام عليكم“ أي ”فلتنعموا بالسلام“. وقد أدت الأعمال البشعة التي ارتكبها أُناس في ١١ أيلول/سبتمبر صنفوا كمسلمين إلى تلطيخ الاسم المقدس لهذا الدين العالمي العظيم وألحقت به ضررا بالغا. ولقد اختُطف الإسلام على أيدي جماعة يائسة مضللة سعيا لتحقيق خططها السياسية والشخصية.

وقبل عدة أعوام، أثار العالم الغربي، صمويل هنتنغتون، جزع العالم عندما رأى أن التطور السياسي العالمي يتجه نحو الصدام بين الحضارات، ولا سيما بين الحضارتين الغربية والإسلامية. وأيا كانت الدوافع التي جعلت الأستاذ هنتنغتون يُطلق هذه النبوءة، فقد صرح هو ذاته في مقابلة جرت معه مؤخرا أنه لا يود أن يرى نبوءته هذه تتحقق في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، ودعا إلى إجراء حوار بناء بين الغرب وبين العالم الإسلامي.

إن الصدام بين هاتين الحضارتين العالميتين الأساسيتين والتي قدمت كل منهما الكثير للبشرية سيشكل مأساة كبرى للعالم بأسره. ويجب تفاديه بأي ثمن. ولهذا السبب، وبغية إيجاد مزيد من التفاهم بين الحضارات - وخاصة بين الإسلام، الذي يُساء فهمه كثيرا، ولا سيما في الغرب، وبين حضارات العالم الأخرى - بادرت جمهورية إيران الإسلامية، بقيادة الرئيس سيد محمد خاتمي، باقتراح إجراء عملية الحوار الحضاري هذه، التي أدت إلى اعتماد إعلان طهران في أيار/مايو ١٩٩٩ وبلغت ذروتها هنا في الأمم المتحدة بتحديد عام ٢٠٠١ سنة للحوار بين الحضارات. ولذا فنحن نشعر بامتنان شديد لإيران على ريادتها الملهمة التي تتسم ببُعد النظر.

وإنه لتعليق محزن عن الشؤون الإنسانية إذ أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق في مجال العلم والتكنولوجيا، ما زال الجنس البشري أسيرا لأفكار الأسلاف وشكوكهم البالية المتحيزة، كما يتضح من رسم الصور النمطية والكاريكاتورية للبشر الآخرين وللأديان والثقافات الأخرى في كل بلد ومجتمع لمجرد الاختلاف في لون البشرة وملامح الوجه والعادات والأديان. وهنا تكمن أهمية العملية التي شرعنا في القيام بها في الأمم المتحدة بإعلان سنة ٢٠٠١ سنة للحوار بين الحضارات، والتي إن اتُبعت بضمير حي وبالروح المتصورة لها، فستترتب عليها آثار إيجابية بعيدة المرمى في المجتمع البشري.

والأمم المتحدة لها مصلحة مباشرة في نجاح هذا الحوار بين الحضارات لسبب بسيط وهو أن العملية ستسهم في إيجاد تفاهم أكبر بين البلدان والشعوب، ومن ثم تسهم بطريقة ملموسة في تحقيق السلم العالمي. إنها عملية تعتبر الأمم المتحدة الراعي الطبيعي لها وصاحب المصلحة الكبرى فيها. وهي تدبير من تدابير بناء الثقة في حد ذاته يمكن أن يصبح عاملا هاما في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق تفاهم ووئام عالميين في سياق إقامة عالم أفضل وأكثر سلما. والواقع، أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، على المستوى القطاعي، منخرطة بشدة في هذه العملية. وإننا نشيد بها ونواصل تشجيع جهودها في هذا الصدد.

وينبغي أن تلقى مبادرة إقامة حوار حضاري والجهود المبذولة لتشجيع ذلك الحوار الدعم القوي من المجتمع الدولي. والواقع، أنه في ضوء هوة الاختلافات والتحيزات القائمة بين الحضارات البشرية حتى في القرن الحادي والعشرين، ينبغي ألا تكون هناك مجرد سنة واحدة للحوار بين الحضارات، وإنما ينبغي أن يكون هناك عقد أو عقود بل وحتى قرن للحوار بين الحضارات.

وقد أدى الفشل في الاعتراف بأهمية الحوار البناء والتفاعل بين الشعوب إلى اندلاع الصراعات العرقية والدينية في بلدان كانت تبدو موحدة ومتماسكة على مدى عقود.

وماليزيا، بوصفها دولة متعددة الأعراق والأديان، تُدرك تماما المخاطر المتأصلة لتمزيق النسيج الاجتماعي الذي حدث بالفعل وسبب لنا الصدمات في الماضي.

ومن حسن الحظ، أننا تمكنَّا من تشكيل أمة موحدة من خلال تنوعنا باتباع سياسات تروج للتسامح والتفاهم بين شعبنا المتنوع الأعراق والثقافات والديانات، مستفيدين من دروس الماضي. ونحن واعون بأنه في بلد يتعايش فيه المسلمون والهندوس والبوذيون والمسيحيون وغيرهم من أصحاب الديانات في وئام عام، فإن توازن الحساسيات العرقية والدينية والثقافية لا يمكن أن يكون أمرا مسلَّما به. فأوجه الحوار بين الثقافات والديانات تلقى الرعاية والتشجيع عن وعي ويسعى الجميع جاهدين لتحقيقها. وقد تمكنت الجماعات العرقية والثقافية والدينية المختلفة معا من أن تسخِّر قواها المشتركة من أجل النهوض الاقتصادي وبناء الأمة، دون أن تغفل عن نمائها الروحي.

ومنذ ذلك الحين بذلت الحكومة جهودا ضخمة لضمان أن يسود الوئام العرقي والديني في البلد من خلال الحوار والتفاعل بين مختلف الجماعات العرقية في ماليزيا، ابتداء من مستوى المدرسة، في إطار بناء أمة ماليزية متحدة. وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة عددا من التدابير المؤسسية، مثل إنشاء وزارة للوحدة الوطنية، ومعهد التفاهم الإسلامي ومعهد الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية، فضلا عن إنشاء محافل أخرى مكرسة للتفاعل بين الثقافات والأنشطة والحوار بين أفراد الشعب. وفي اعتقادنا أن ماليزيا ستظل أمة ترقى إلى مفهوم الوحدة من خلال التنوع، باعتمادها لهذه السياسات والتدابير.

والحق أنه مما يدعو إلى الارتياح أن نلاحظ من تقرير الأمين العام، أن أحداثا وأنشطة رئيسية قد نُظمت لدعم السنة الدولية للحوار بين الحضارات. وإننا نشيد بحكومات النمسا وألمانيا واليابان وأوزبكستان وليتوانيا وغيرها من الحكومات التي اتخذت مكان الصدارة في تعزيز موضوع الحوار بين الحضارات في مختلف البرامج ذات الصلة. وإننا نهنئ مدرسة الدبلوماسية والعلاقات الدولية بجامعة سيتون هول لأنها اختيرت كأمانة لأحد أهم مشاريع سنة الأمم المتحدة ٢٠٠١ للحوار بين الحضارات. وقد نظمت جامعة الأمم المتحدة أيضا سلسلة من حلقات العمل، والمؤتمرات وغير ذلك من الأحداث، ومنها تنظيم مسابقة يكتب الأطفال فيها مقالا شعاره ”الحوار وراء الحدود“.

والمهم الآن أكثر من أي وقت مضى، عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، أن نتخذ خطوات ملموسة للنهوض بالحوار والتفاهم بين الشعوب والحضارات على نحو أكبر وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية بأسرع ما يمكن، مما يشهد على الالتزام العالمي المتجدد بالسلم والتنمية.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بأن تقرير الأمين العام يبرز أهمية الرابطة بين حوار الحضارات وبين العولمة. فالعولمة تواجهنا بكل من التحديات والفرص لإجراء عملية الحوار بين الحضارات. والأمر يعود إلينا، نحن المجتمع الدولي، في التصدي للتحديات واستغلال الفرص في سبيل كفالة أن تساهم العولمة في تعزيز الحضارة البشرية وتوطيد دعائمها، وليس لإضعافها. وتتفق ماليزيا تماما مع الأمين العام في أن:

> ”من الأمور البالغة الأهمية ... أن لا تعكس العولمة غلبة أو انتصار أيديولوجية على أخرى أو نظام ثقافي أو اقتصادي على آخر“. (A/56/523، الفقرة ١٦)

ويجب أن نضمن جميعا توزيع منافع العولمة على نحو أكثر عدلا حتى لا يُظن أن أوجه الإجحاف التي كثيرا ما تقترن بهذه العملية لا تمس سوى فئات معينة من الناس. وينبغي أن

تمضي العولمة والحوار بين الحضارات جنبا إلى جنب؛ ويمكن للحوار أن يعين على تخفيف حدة الاحتكاكات التي قد تولدها العولمة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

فما أكثر ما رأينا كيف يؤدي سوء الفهم والمعلومات المشوهة عن دولة أو حضارة أو فرد إلى الشك وعدم الثقة والخوف والتعصب، وذروتها التعصب وسوء الفهم والصراع، بل والحرب. وهكذا فمن المهم أن يبدأ المجتمع الدولي على نحو متضافر ومنسق في الترويج للحوار والتفاهم وتشجيعهما وتيسيرهما بين مختلف الثقافات والحضارات ، تعزيزا للسلام والتسامح والتعاون.

وتحقيقا لهذه الغاية، يرى وفدي أن مشروع البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات المطروح علينا للنظر فيه يمثل جهدا جديا وتطلعيا وعمليا في ذلك الاتجاه. ونؤيد فحوى مشروع القرار تأييدا كاملا، ولا سيما برنامج العمل الذي يتضمنه وهو طموح ولكنه واقعي. وسيتوقف النجاح في تنفيذ برنامج العمل على التزام جميع الدول الأعضاء والجهد الذي تبذله. بيد أن للأمم المتحدة دورا ومصلحة بالغي الأهمية في كفالة نجاحه، لأن مفهوم الحوار في النهاية منسجم مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية. بل إن الحوار، الذي يشمل المناقشات والمفاوضات بين ممثلي الدول، هو المبرر المنطقي لوجود هذه المنظمة.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره عن سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات ونشكر وفد جمهورية إيران الإسلامية على مبادرتها بدفع مناقشتنا لهذا البند الهام قدما للأمام. ومن الملائم تماما من حيث التوقيت أن نحتفل هذا العام بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات.

والهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وما أعقبها من خسارة في أرواح البشر تذكار دائم بأن السلام ما زال يفلت من أيدينا. ومع أن هذه الهجمات أظهرت أسوأ ما في البشر، فإنها قد أثارت صيحة لتنبيه المجتمع الدولي إلى ضرورة تعزيز الحوار، ودفع التعاون وتعزيز الأسس التي تقوم عليها طموحاتنا المشتركة من أجل مستقبل البشرية.

وقد أصاب بلدي نصيبه من الشدائد ولجأنا إلى الحوار وسيلة لكسر الحواجز الجغرافية والثقافية والاجتماعية. وفي الفلبين مجتمع خصب ولكنه متنوع الثقافات، ومن ثم فالحوار ضروري لتعزيز الوحدة الوطنية. وقد شنت حكومتي برامج ومشاريع صيغت من خلال الحوار البناء لتحسين التفاهم والتقدير المتبادل بين أبناء شعبنا من مختلف الأعراق والثقافات واللغات. ولم تحسّن هذه البرامج تقديرنا للقيم والرموز والمعاني والتعبيرات المميزة لهذه الثقافات المختلفة في البلد فحسب، بل أعانت أيضا على مواصلة التعاون والاحترام في داخل المجتمعات المحلية. ويلزم الأخذ بعملية مماثلة على الصعيد العالمي.

بيد أنه ما زال في الفلبين كما في غيرها من بقاع العالم احتياج عاجل إلى ضمان عدم التراجع عن عملية الحوار الثقافي أو الحضاري، وعن التسامح، والاحترام. وتواصل بعض العناصر في مجتمعنا بذر بذور عدم الثقة بتأكيدها الاختلافات في الأصل العرقي و/أو الدين كأسباب للترويج للعنف بدلا من التفاهم والتعاون.

وقد أكد رؤساء دولنا مجددا في العام الماضي، لدى اجتماعهم في مؤتمر قمة الألفية، ضرورة الحوار بوصفه الطريق لحفظ السلام. وتشاطروا رؤية مؤداها أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتقدم صوب عالم يظله السلام والأمن والاستقرار والرخاء. ومن الواضح بصورة متزايدة أن الحوار

بين الحضارات ضروري للحيلولة دون نشوب مزيد من الصراعات في المستقبل. وكما قال الأمين العام:

> ”يجب أن تكون لدينا القدرة على تعزيز الحوار دون إنشاء حدود جديدة، ودفع التعاون دون خنق التكامل“.

وما زالت الأمم المتحدة القاعدة الوطيدة التي ينبغي أن يقوم عليها الحوار بين الحضارات. وقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال على مر السنين لأن منظمتنا قد أعانت على الترويج للحوار والتفاهم. ولديها إمكانية اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لبيان كيف يمكن أن يربط الحوار فيما بيننا بدلا من أن يستقطبنا. ويمكن أن تؤدي مختلف المؤتمرات والتفاعلات الدولية المعنية بتعزيز الحوار بين الحضارات التي عقدت هذا العام إلى خطوات عملية صوب هذه الغاية. وفي هذا الصدد، نرحب بإصدار الكتاب المعنون ”مد الجسور: الحوار بين الحضارات“ للسيد بيكو والشخصيات البارزة التي عيَّنها الأمين العام، حيث أنه يتناول للنموذج الجديد للعلاقات العالمية من خلال الحوار.

وقد لاحظ البعض أن عالمنا منذ هجمات ١١ أيلول/سبتمبر يواجه مستقبلا أكثر غموضا. وليس من الضروري أن يكون هذا صحيحا. بيد أن إغراء الاستبعاد وعدم الثقة ما زال قويا. ويجب أن نقاوم هذا الإغراء بالعمل الجاهد على رأب الخلافات الحقيقية والمتصورة. ولا يزال مد الجسور عبر الفجوات الثقافية عن طريق الحوار والتعاون أفضل الطرق لعمل ذلك.

ويجب أن نتجنب المتلازمة ”نحن“ و ”هم“ والقولبة النمطية للناس والثقافات. فقد كتب آيزايا برلين أن أحد مصادر الصراع هو القوالب النمطية الجامدة. فالجيران يكرهون جيرانهم الذين يشعرون بأن في وجودهم تهديدا لهم ويبررون مخاوفهم بتصويرهم على أنهم لئام أو متغطرسون. ولكن القوالب النمطية ليست سوى بديل للمعرفة الحقيقية، وليست سوى صور ومثيرات تعبر بشكل عام عن ازدراء الدول والثقافات الأخرى.

ولأننا مستمدون من مجمع لثقافات وحضارات مختلفة، فإنه تربط بيننا الحاجة الملحة إلى معالجة أعبائنا المشتركة، من الحرمان ومهانة الفقر، وجيوب التخلف الشاسعة، وانحطاط البيئة، ووجود الصراعات، وصرخات ضحايا المجاعة والمرض الصامتة. وتتجاوز ضرورة التصدي لهذه التحديات العالمية حدود الاختلافات الثقافية.

فدعونا لا ننسى أن الغرض من الاحتفال بعام ٢٠٠١ سنة للأمم المتحدة للحوار بين الحضارات يتمثل في اعتناق الترابط بين البشر وثراء تنوعهم الثقافي. والخيار أمامنا واضح: وهو أننا يجب أن نحاول العمل معا على معالجة الآفات المشتركة التي ما زال عالمنا يبتلى بها. ولا يترتب على عولمة القوى الاقتصادية والثقافية وازدياد الترابط سوى تعزيز ضرورة الحوار والتعاون حتى لا تقتصر منافع العولمة على القلة.

وكما قال كاتب آخر معروف، فإن جميع الثقافات متداخلة في بعضها البعض، فليست أي منها منعزلة ونقية، بل كلها خليط غير متجانس، بالغ التميز وبعيد عن التوحد. ولا يمكن إنكار الجغرافيات الثقافية والاختلافات بين اللغات، ولكن يبدو أنه لا يوجد سبب للاستمرار في الإصرار على انفصالها وتميّزها سوى الخوف والتعصب. والتسليم بذلك يمضي بنا شوطا بعيدا صوب تسخير الحوار بين الحضارات كوسيلة لإيجاد مستقبل يعمه السلام والرخاء للجميع.

السيد كاديرغامار (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): باسم سري لانكا، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة

والخمسين. إنكم وزير للشؤون الخارجية لبلد آسيوي، جمهورية كوريا، بلد تربطه بسري لانكا منذ أمد بعيد أفضل العلاقات. ولكم، سيدي، من وفد سري لانكا كامل تعاونه، وأتمنى لكم النجاح في مساعيكم كافة لتوجيه مصير هذه الجمعية.

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ الرئيس خاتمي وحكومة إيران على مبادرتهما القيّمة بحثّ الجمعية العامة على إعلان سنة ٢٠٠١ سنة الحوار بين الحضارات. عندما طرحت هذه الفكرة لأول مرة في عام ١٩٩٨، كان هناك من يتساءلون عما إذا كانت تلك المبادرة ستفضي إلى أية نتائج عملية. واليوم، لا أظن أننا يمكن أن نستمع إلى صوت ناشز واحد. والواقع هو أن الأحداث الفظيعة التي وقعت في هذه المدينة بعينها قبل شهرين، أكدت بصورة جلية الحاجة القصوى إلى أن يبدأ العالم حوارا جادا ومستنيرا بين الحضارات، وأن يُبقي على هذا الحوار.

على امتداد تاريخ الإنسانية، قسم الدين بين البشر، وجعل الإنسان عدوا لأخيه الإنسان. وباسم الدين ارتكبت أفظع الجرائم التي شهدها تاريخ الحرب الطويل وأدى إلى عدم التسامح والتعصب الأعمى والجهل والخرافات. هذا، على الرغم من أن الدين ينبغي أن يكون أكبر قوة موِّحدة في حياة البشر. وفي بحثنا عن الحقيقة ينبغي أن نهتدي بتعاليم الديانات الكبرى في العالم. ولن يتحقق هذا إلا إذا تعاملنا مع الدين - أي مع أديان الشعوب الأخرى - بذهن متفتح وباحترام.

وفي سري لانكا، تتعايش أربعة من الأديان الكبرى في العالم - البوذية والهندوسية والإسلام والمسيحية - بل وظلت تتعايش منذ قرون عديدة - في وئام بناء. وفي كل مدينة، وفي أعماق الريف في سري لانكا، توجد المعابد البوذية والمعابد الهندوسية والمساجد والكنائس المسيحية جنبا إلى جنب.

وهذا ما جعل سري لانكا تقترح بكل ثقة، في عام ١٩٩٨، أن يُحتفل في منظومة الأمم المتحدة بيوم فيساك - وهو وفقا للتقاليد، يوم ميلاد غوتاما، البوذا، وموته بعد أن بلغ رسالة التنوير. ومشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع تقدمت به سري لانكا وشاركت في تقديمه ٣٤ دولة أخرى - مسيحية وبوذية ومسلمة واشتراكية - من كل أنحاء المعمورة. وهكذا توحّد المجتمع الدولي لتكريم اسم وتعاليم واحد من أعظم الزعماء الروحيين الذين عرفتهم البشرية. لقد كان بوذا أميرا للسلام. وكان يعلّم الناس التسامح والحب والشفقة. ورسالته التي أعلنها قبل ٥٠٠ ٢ سنة كانت موجهة أصلا لملايين البشر في جنوب آسيا وشرقها وجنوبي شرقها ووفرت لهم السكينة وراحة البال وتفهما لظروف الإنسان، وقد انتقلت الآن إلى مئات الملايين من الناس ي مختلف أنحاء العالم.

وأود اليوم أن أطرح للبحث مسألة الدين ومكانه في الحوار بين الحضارات، لأن الدين هو الأساس الذي ترتكز عليه جميع الحضارات منذ الأزل. وأعتقد أننا في الأمم المتحدة، المكان الذي تجتمع فيه الأمم كافة، والتي تسعى فيه جميع الأمم معا إلى معالجة مشاكل الجنس البشري المشتركة، يجب أن نركز اهتمامنا على إيجاد وعي أكبر لدى شعوب الأرض بأوجه التشابه بين تعاليم الديانات الكبرى في العالم. وعندئذ سندرك أن المعتقدات الدينية من شأنها حقا أن توحد بين شعوب الأرض وتنير لها الطريق في بحثها المشترك عن الحقيقة، بدلا من أن تثير الفرقة والحيرة لدى أتباع كل دين.

وبالنسبة لمعظم الناس، يبدو، للأسف، أن إيمانهم بدينهم يقتل فيهم حتى الاهتمام بالأديان الأخرى. فأتباع كل دين يشعرون بأنهم مطالبون بجعل دينهم سلعة للتصدير،

ويودون أن يقودوا كل النفوس إلى الدخول في حظيرتهم الروحية، غير مدركين مدى الخسارة التي يمكن أن تتكبدها الإنسانية من جراء فرض أية عقيدة واحدة على الجميع. ذلك أن إلغاء التقاليد الدينية المختلفة من شأنه أن يجعل هذا العالم مكانا فقيرا. فهل يحق لنا أن ندمر ما لم نتعلم كيف نفهمه؟ ويا له من تخريب روحي أن نمرغ بالتراب ما هو ثمين لروح شعب ما، وما بناه بشِق الأنفس عبر حكمة الأجيال.

في سياق سلسلة من المحاضرات ألقيت في جامعة أوكسفورد بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٨، دلل الأستاذ راداكريشنان الفيلسوف الهندي البارز - وهو أول أستاذ للديانات الشرقية وعلم الأخلاق في جامعة أوكسفورد، والذي أصبح فيما بعد رئيس لجمهورية الهند - مستشهدا باقتباسات وفيرة من نصوص قديمة، على أن حياة وتعاليم يسوع المسيح كما ترد في الأناجيل الأربعة، تتشابه على نحو مذهل مع حياة وتعاليم غوتاما، البوذا.

وبالمثل، نجد صفات متوازية عديدة بين كريشنا ويسوع ومثلما هو الحال بالنسبة لتعاليم بوذا ويسوع، فإن مقارنة الباغافاد غيتا بالقرآن تكشف عن وجود أوجه تشابه صارخة بينهما، رغم أن هناك حوالي ١٠٠٠ سنة تفصل ما بين هذين الكتابين المقدسين.

وإذا استمرت الأديان الكبرى في تبديد طاقاتها في حرب يقتتل فيها الأشقاء بدلا من أن تنظر إلى بعضها بعضا كشركاء متحابين في المهمة السامية، مهمة تغذية الحياة الروحية للبشر، فسيطغى عليها حتما التقدم السريع للإنسانية العلمانية والمادية الأخلاقية. وفي عالم مقلقل ومضطرب ومتشكك إلى حد لا ندرك كل أبعاده، وحيث تتنازع الخرافات المشؤومة لاجتذاب ولاءات الناس، لا يمكننا أن نتردد في تصميمنا على أن تبقى الإنسانية بأسرها شعبا موحدا يقف في صفوفه المسلم والمسيحي والبوذي والهندوسي جنبا إلى جنب يربطهم ولاء مشترك لا لشيء مضى بل لشيء مقبل، لا لماض عنصري أو وحدة جغرافية، بل لحلم كبير لمجتمع عالمي يدين بدين عالمي واحد تكون فيه الأديان التاريخية مجرد فروع. وعلينا أن نعترف في تواضع بالطابع المتحيز والمختل لتقاليدنا كل على حدة، ونبحث عن مصدرها في الناموس العام الذي انبثقت عنه جميعها. وفيما بين الأديان الكبرى توجد أوجه تشابه وأوجه اختلاف. ألا يستوجب ذلك منا أن نعزز الوحدة بينها بدلا من إدامة الانقسام؟

لقد استفادت جميع الأديان من معلمين لم يتمسكوا إطلاقا بحرفيتها؛ وهذه العملية تجري اليوم على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية؛ وسيكون لها آثار عميقة على الأديان. وفي بيئة الأديان الرحبة، يساعد كل دين الدين الآخر كيما يهتدي إلى جوهره ويكتمل عوده. وبسبب هذا الإثراء المتبادل للأفكار والآراء التي تكمن وراءها قرون من التقاليد العرقية والثقافية والمساعي الجادة، تحدث عملية توحيد عظيمة في أعماق نسيج الفكر الإنساني. وهكذا ينمو، وربما دون وعي منا، احترام لوجهات النظر الأخرى، وتقدير لكنوز الثقافات الأخرى، وثقة في دوافع الآخرين المجردة. وقد بدأنا ندرك شيئا فشيئا أننا نحتاج إلى مؤمنين مختلفين عنا في آرائهم ومعتقداتهم حتى نصنع معا التركيبة الأوسع التي هي وحدها التي يمكن أن توفر الأساس الروحي لعالم تجمعه، في توحد حميم، عبقرية الإنسان الآلية.

وعلينا أن نؤيد وندعم ونطور مبادرة إيران في سنة الحوار بين الحضارة هذه. والأمم المتحدة يمكنها أن تلعب دورا قيّما للغاية في تلك العملية.

السيد مورينو (كوبا) (تكلم بالاسبانية): نبدأ الألفية الجديدة بالاحتفال بسنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات بناء على مبادرة ممتازة ندين بها للرئيس خاتمي

رئيس جمهورية إيران الإسلامية. غير أن هذه السنة هي أيضا السنة التي شهدت الأعمال الإرهابية الوحشية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، والسنة التي يتعرض فيها السكان المدنيون في بلد من أفقر البلدان على ظهر كوكبنا إلى قصف جوي مكثف بشدة، بالإضافة إلى ما عانوه من عنف طوال الـ ٢٠ عاما الماضية.

لذلك، فإن الحاجة إلى حوار حقيقي بين الحضارات - يمكنه أن ينهض بالتفاهم المتبادل، والتسامح، والتعايش، والتعاون الدولي - لم تتسم في أي وقت مضى بهذا القدر من الأهمية الذي تتسم به اليوم. ومن التحديات الكبيرة التي تواجه الأمم المتحدة النهوض بتصور إيجابي للتنوع، وتعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها المحفل المناسب لإجراء الحوار في جميع مجالات النشاط الإنساني.

ومما يؤسف له أننا ما زلنا اليوم بعيدين عن تحقيق ذلك الهدف. فالواقع الدولي يبين لنا أن الذين يلوحون بقوهم العالمية وثروهم الهائلة، خصوصا في الدولة المهيمنة، ليست لديهم الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز فرص المساواة الحقيقية والعدالة الفعلية لكل البشر في جميع الدول، والمجموعات الإثنية، والثقافات، والديانات. بل إنهم أقل قدرة على النهوض بحل المشاكل الدولية المعقّدة جدا من خلال حوار يُعامل المشاركون فيه من كل الدول ومجموعات البلدان على قدم المساواة.

إن الاحتمالات الحقيقية لأن يكون للبلدان الأقل نموا - التي تشكل الأغلبية العظمى من بلدان العالم - صوت فعّال في اتخاذ القرارات الدولية احتمالات بعيدة كل البعد عن أي وقت مضى. كيف يمكن لتلك البلدان أن تشارك بشكل فعّال في تشكيل العلاقات الدولية في وقت تعاني فيه من انتشار الفقر والجوع، ومن تناقص إمكانيات التنمية، وتشهد موت الملايين من سكانها نتيجة للإصابة بأمراض قابلة للشفاء وتعجز عن خفض معدلات الأمية؟

ما زال ١,٣ مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع في بلدان العالم الثالث، و ٢٠٠ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية، و ١٣٠ مليون طفل لا تتاح لهم فرص الالتحاق بالتعليم، و ٨٤٠ مليون شخص من البالغين يعانون من الأميّة في بلدان نصف الكرة الجنوبي يعيشون في حالة يأس. وحتى يمكن إيجاد حل لهذه الأوضاع، لا بد من أن نحسّن بشكل كبير سبل التعاون الدولي، وأن نولي اهتماما جادا لصوت تلك البلدان المنتمية إلى العالم الذي نسيناه. وما لم نعترف بأن عوامل الفقر، ونقص النمو، والإقصاء الاجتماعي، والتفاوت الاقتصادي، وعدم الاستقرار، وانعدام الأمن - التي تؤثر في الملايين من البشر - إنما هي نتيجة لأوجه الإجحاف التاريخي التي لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال التزام جاد بالتعاون الدولي، فإننا لن نتمكن أبدا من الخروج من حلقة التهميش والموت والمعاناة والعنف المفرغة. وما لم نخرج من تلك الحلقة المفرغة، فلن يكون هناك أي تنوع. وإذا لم يكن هناك تنوع، فلن يكون هناك أي حوار فعّال بين الحضارات.

وينبغي أن تصبح منظمتنا الإطار الذي يحقق التنوع - بما في ذلك التنوع السياسي والعقائدي والثقافي - الذي يمثل إسهاما حاسما في تغيير النظام العالمي غير العادل، واللامتكافئ، والحصري. ويجب أن تكون الأمم المتحدة الإطار الذي ينشئ حوارا حقيقيا قابلا للتوسع بين الحضارات والثقافات. ويجب أن تصبح الضامن لذلك التنوع ولإنهاء ممارسة فرض قيم ثقافية وعقائدية بالذات. ولا بد لها من أن تحطم الحواجز التي تعوق إجراء حوار حقيقي مثمر.

غير أننا ما زلنا بعيدين تماما عن ذلك الهدف. فاختيار طريق الحرب لمكافحة الإرهاب - مهما كانت

طبيعته الخسيسة والجديرة بالإدانة - قد سلب من الأمم المتحدة وظيفتها الخاصة بصون السلام والحوار، وهي سبب وجودها. وبدلا من أن يؤدي هذا الاختيار إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار مناسب ومثمر بين الحضارات، فإنه يمكن أن يؤدي إلى صراعات وخلافات وحالات تعصب جديدة من شأنها أن تقيم حواجز إضافية تحول بيننا وبين الوصول إلى غايتنا.

إن تبديد أي فكرة عن تفوق ثقافي أو عقائدي على أساس الفروق العرقية، أو التمييز العنصري أو أي تمييز آخر، أو كراهية الأجانب، أو التعصب، يجب أن يكون النتيجة المنطقية للحوار بين الحضارات. ونرى في هذا السياق أن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، الذي عقد مؤخرا في دربان بجنوب أفريقيا كان مثالا للكيفية التي يجب أن نحدد بها الظواهر التي يتعين التغلب عليها من خلال حوار شامل واسع النطاق. وأملنا أن تأخذ الجمعية العامة هذا الجانب في الاعتبار عندما يحين وقت استخلاص النتائج حول هذا الموضوع.

في الختام، يمكنني أن أؤكد للجمعية العامة تعاون بلادي الكامل معها في تحقيق أهداف سنة الحوار بين الحضارات، وفي تكريس الاحترام والتسامح والاعتراف بتعدد الثقافات كطرق لا جدال فيها لتحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ٤٠ المعقودة يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أعطي الكلمة للمراقب عن الكرسي الرسولي، رئيس الأساقفة ريناتو مارتينو.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه وتقديره للرئيس خاتمي على المبادرة الحميدة والحسنة التوقيت لتشجيع الحوار والتفاهم بين الشعوب.

ويود وفدي أن يعرب أيضا عن تقديره للسيد جياندومنكو بيكو، الممثل الشخصي للأمين العام. ويحدوني الأمل أن يترجم كتاب ”مد الجسور: الحوار بين الحضارات“، الذي هو ثمرة لجهوده، إلى العديد من اللغات حتى يمكن أن يصبح أداة حسنة للحوار.

لقد كتب البابا يوحنا بولس الثاني، في رسالته ليوم السلام العالمي الذي تم الاحتفال به في ١ كانون الثاني/يناير من هذه السنة، عن الحاجة الماسة إلى ”التأمل في فكرة الحوار بين الثقافات والتقاليد“، باعتبار هذا الحوار

> ”الطريق الذي يتوجب سلوكه إلى بناء عالم متصالح، عالم قادر على النظر بصفاء إلى مستقبله. وهذه فكرة بالغة الأهمية للسعي نحو تحقيق السلام ... وقد استرعت منظمة الأمم المتحدة الانتباه إلى هذه الحاجة الماسة بإعلانها سنة ٢٠٠١ ’السنة الدولية للحوار بين الحضارات‘“.

إن أثر هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الوحشية التي لم يسبق لها مثيل يجبرنا جميعا على النظر في الحاجة الملحة للحوار بين الحضارات وعلى تركيز آمالنا مع اقتراب هذه السنة الدولية للحوار بين الحضارات من نهايتها. وأي عمل دون ذلك ليس من شأنه إلا السماح بالانحراف بفكرة الحضارة نفسها. وكما يوضح التقرير الأخير للأمين العام بشأن هذا البند من جدول الأعمال، ”الحوار بين الحضارات ليس فقط ردا ضروريا على الإرهاب – بل هو خصمه اللدود“ (A/56/523، الفقرة ١٩)، ووجود هذه المنظمة في حد ذاته شهادة على الرغبة الإنسانية العميقة في العدالة والسلم. وينبغي للهجمات الإرهابية أن تدفع بالأمم المتحدة لا إلى النظر من جديد في هذا الحوار فحسب، ولكن أيضا إلى تجديد التزامها بهذا الحوار وتصميمها على إجرائه.

وقد لاحظت الجمعية العامة في قرار السنة الماضية بشأن الحوار بين الحضارات

”أن الحضارات ليست حكرا على فرادى الدول القومية، بل تشمل ثقافات مختلفة ضمن الحضارة نفسها و... أن المنجزات الحضارية تشكل التراث الجماعي للجنس البشري، وأنها توفر مصدرا للإلهام والتقدم للبشرية جمعاء“. (القرار ٥٥/٢٣، الفقرة الثالثة من الديباجة)

واعترافا بالتعددية والصلة القائمة بين ثقافات العالم وحضاراته سلمت هذه الهيئة بالدور الحيوي الذي يجب أن تؤديه الثقافة، بوصفها بناء فرعيا في كل حضارة، في الدراما التي تمثل كل حياة إنسانية.

”إن االشاغل الرئيسي للثقافة بشكل عام ولكل ثقافة هو التربية“. والثقافة الحقيقية، التي تعالج أمر الإنسان في قدراته الأخلاقية والفكرية والروحية، تضرب جذورها في قضية البحث عن الحقيقة النهائية. فالإنسان في ثنايا ضميره يسعى إلى اكتشاف أصله ومصيره النهائي. والثقافة من العديد من النواحي هي الوسيلة التي تتخذها مجتمعات بشرية بأكملها لتأتي إلى لقاء الله وتطرح الأسئلة الأساسية عن الحياة. وهذا البحث المشترك عن الحقيقة هو الذي يشكل أساس الثقافة: ”وفي قلب كل ثقافة يكمن الموقف الذي يتخذه الإنسان تجاه أعظم الأسرار: سر الله“.

وبقدر ما أن هذا البحث شخصي بالنسبة للقلب البشري، فإنه يتجلى بطبيعة الحال في عادات وتقاليد الجماعات البشرية كلها ومن خلال عادات وتقاليد الجماعات البشرية التي سعت، بحكم قرب بعضها من بعض، إلى المعنى النهائي للحياة معا كشعوب. وتوجد أولى تجارب العيش معا في الأسرة، وهي تجربة عالمية لن يغالي المرء في توكيد أهميتها مهما قال. فالأسرة توفر الأساس اللازم لقيام علاقة أساسية بين الفرد وأصوله. وفي الأسرة أيضا يبلغ الأفراد النضج من خلال الانفتاح المتقبل للآخرين ومن خلال البذل من النفس بسخاء لهم.

وعلاوة على ذلك، هناك علاقة وثيقة بين الثقافة الخاصة بشعب من الشعوب وهويته كأمة. ”ويوضح التاريخ أنه في الظروف المتطرفة ... تكون ثقافة الأمة بالتحديد هي التي تمكنها من البقاء بعد فقدان الاستقلال السياسي والاقتصادي“. وحتى النظم الاستعمارية والشمولية الإيديولوجية القوية لم تتمكن، مثلما لن يتمكن الإرهاب، من قمع الحاجة العالمية إلى حياة ثقافية معينة وفريدة.

قد يبدو أن أي ثقافة بعينها إذا ما أخذت بجدية تبدأ بإطلاق مزاعم قوية ويقينية بامتلاك الحقيقة: بمعنى أن كل ثقافة قد تقول إن طريقها هو وحده، دون غيره، الطريق الصحيح. بل إن هذا التصميم يبدو وكأنه يعطي الثقافات قوة معينة. إلا أن هذه المزاعم المفرطة في التبسيط قد أدت، ومن المحزن أنها ما زالت تؤدي، إلى النزاعات والصراعات بين الشعوب، ناهيك عن عدد من الأعمال اللاإنسانية والبربرية المرتكبة ضد الكرامة الإنسانية، والتي يجري على نحو مريب تبريرها باسم ”الثقافة“. لا شك أن الثقافات كافة تحمل بعض الصلة بالحرية والحقيقة. إلا أن التعصب والأصولية لا يمكن أن يتساويا مع البحث عن الحقيقة نفسها.

وإجراء حوار حقيقي بين الثقافات يقتضي احترام الاختلافات. وكثيرا ما استغلت الاختلافات العرقية والدينية، في الماضي وفي الوقت الراهن، لتبرير الصراع الوحشي والإبادة الجماعية والاضطهاد. وكانت هناك أيضا مشاكل سعت فيها جماعة دينية واحدة إلى طرد أعضاء جماعة دينية أخرى من بلد ما، وفي أغلب الأحيان عن طريق التهديدات والعنف الفعلي. إن الثقافة الحقيقية لا يمكن أن تبنى على

ممارسة الاضطهاد الديني. وهذه الثقافة تقف في تعارض تام مع الشخصية البشرية وستقود في نهاية المطاف إلى تفكك المجتمع.

الحوار المفيد بين الحضارات لا يمكن أن يحدث في غياب الحرية الدينية. وثقافات العالم، بكل التنوع الثري لهباتها، لديها الكثير مما تسهم به في بناء حضارة المحبة. والأمر المطلوب هو الاحترام المتبادل للاختلافات بين الثقافات — الاحترام المنبثق عن الرغبة في التمسك بحقوق كل الأفراد في البحث عن الحقيقة وفقا لما تمليه عليهم ضمائرهم، وفي مواصلة لتراثهم الثقافي.

البشر ليسوا عبيدا للماضي. إنهم لا يستطيعون تجاهل الماضي أو إعادة خلق أنفسهم بأية طريقة يرغبونها، ولكن لديهم القدرة على الإدراك واختيار الكيفية التي يريدون العيش بها، فرادى أو جماعة على حد سواء. إنهم أحرار بدرجة تكفي لقبول القيود التي تفرضها الظروف التاريخية والثقافية والاقتصادية المختلفة وغيرها. وقد تحد هذه الظروف من حريتهم ولكنها لا تستطيع إلغاءها. والحرية دائما ممكنة بوصفها جزءا من الطبيعة البشرية، لا سيما حرية اختيار الحوار والسلام.

وبعد أن يقر المرء بتنوع الثقافات والحضارات يضطر أن يسأل: ما الذي يوحد البشرية؟ والإجابة المقترحة - والتي تؤكدها الأمم المتحدة - هي حقوق الإنسان التي يتمتع بها البشر على أساس واقع آدميتهم نفسها. ولقد كانت الفظائع التي ارتكبت ضد الكرامة الإنسانية على وجه التحديد هي التي دفعت بالأمم المتحدة إلى أن تصيغ، بعد ثلاث سنوات بالكاد من إنشائها، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يظل إحدى أسمى آيات التعبير عن الضمير الإنساني في عصرنا.

وكما قال البابا يوحنا بولس الثاني في خطابه أمام الجمعية العامة عام ١٩٩٥:

”هذه ليست أفكارا مجردة. بل إن هذه الحقوق، بالأحرى، تجعلنا ندرك شيئا هاما عن واقع حياة كل فرد وكل مجموعة في المجتمع، وهي أيضا تذكرنا بأننا لا نعيش في عالم بلا منطق أو مغزى. فعلى العكس من ذلك، هناك منطق أخلاقي متأصل في الحياة الإنسانية، منطق يجعل من الممكن قيام حوار بين الأفراد والشعوب. وإذا كنا نريد لقرن من العنف والقسر أن يخلفه قرن من الإقناع، فعلينا أن نجد سبيلا إلى مناقشة مستقبل الإنسان بلغة مفهومة. والقانون الأخلاقي الشامل المكتوب في قلب الإنسان هو بالتحديد الأساس اللغوي اللازم لدخول العالم في هذا الحوار حول مستقبله“. (A/50/PV.20، ص ٣)

ويود وفدي اختتام بيانه بتأمل أخير في العلاقة بين الحضارة والاعتراف بقيمة وكرامة الحياة الإنسانية. لا يمكن إجراء حوار حقيقي إذا أخفق هذا الحوار في احترام الحياة. ولا يمكن أن يقوم سلام أو حوار بين الحضارات إن لم تتم حماية هذا الحق الأساسي. لقد كانت هناك أمثلة عديدة للسخاء والتفاني وحتى البطولة في خدمة الحياة في عصرنا. ومع ذلك يظل العالم منكوبا بعدد من الاعتداءات على الحياة. فعندما لا تلقى الكرامة الإنسانية لأكثر أعضاء المجتمع هونا وضعفا ما تستحقه من تقدير واحترام وحماية، فإن جميع الحضارات تعاني.

مرة أخرى، وبالرغم من هذه الممارسات الفظيعة والأزمات الأخيرة، همة البشرية لا يجوز تثبيطها ففكرة الحوار نفسها تفترض فينا مسبقا القدرة على التفكير المنطقي والفهم، وخاصة على التغيير والتجديد. ولدى الكرسي

الرسولي ثقة كاملة بأن الحوار الصادق بين الحضارات سيفيد الجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الأربعين، المعقودة بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

السيد ستايلن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): اضطرت سويسرا عبر تاريخها إلى أن تبتكر وأن تعيد دائما ابتكار طرق للتعايش. فالتعايش بين ثقافات وأديان وتقاليد مختلفة لا يحدث تلقائيا ولكنه بالأحرى يتطلب جهدا متواصلا. والآن بعد أن أصبح العالم ما يسمى عموما بالقرية العالمية، بات ما ينطبق داخل حدودنا ينطبق بالمثل خارجها. ولهذا شعرت سويسرا على الفور بوجوب الاستجابة لمبادرة إيران بالدعوة إلى الحوار بين الحضارات. ومنذ البداية أرادت سويسرا الإسهام في تحقيق هذه الفكرة العظيمة، على أمل إتاحة تجربتها لخدمة الآخرين.

لقد أكدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية وعواقبها بدرجة أكبر، إن كان التأكيد ضروريا، على أهمية هذا الحوار: يجب أن يتولى الحوار دورا رئيسيا اليوم إذا أردنا منع تفاقم سوء الفهم ومشاعر التعصب السائدة بين حضاراتنا، والتي قد يستغلها البعض.

أولا، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات العامة حول هذا الموضوع.

الأعراف والقيم والأديان والتقاليد ترسم معالم الحضارة، حيث تشكل هوية جماعية وإحساسا مشتركا بالانتماء. كذلك تساعد هذه الأعراف والمشاعر بالانتماء على بناء الهوية الشخصية للأفراد، الذين يعرفون طبيعة الأمور المحلية ويفهم بعضهم بعضا داخل مجتمعهم المشترك. وبناء عليه يمكننا أن نرى مدى قوة ارتباط الأفراد بالمجتمع الذي يعيشون فيه. لذلك فإن الحوار بين الحضارات يهم كل واحد منا.

ولكن الهويات الشخصية والحضارات ليست كميات ثابتة. فالمجتمعات تبتكر وتعيد ابتكار أنفسها. وهي تعيد تكوين مفاهيمها عن العالم. وهي لا تفعل ذلك بشكل مستقل فحسب، بل أيضا، وإن لم يكن في الغالب، استجابة من بعضها لبعض. ويمكن لهذه العملية أن تكون مزعزعة للاستقرار. وهذا ما يفسر الميل نحو العزلة والرفض لحضارة وقيم الآخرين التي تفسر أحيانا بأنها خطر أو لا تنسجم مع رؤية المرء للعالم.

الحوار لهذا السبب ضروري للحد بقدر الإمكان من سوء الفهم الذي يغذي الكراهية، التي يمكن بدورها أن تفضي إلى الصراعات بين الحضارات المختلفة.

ويبدو لي أن الحضارات الإنسانية تجمعها نقاط مشتركة أكثر مما تفرقها اختلافات أساسية. وتتجلى هذه التشابهات بدرجة أكبر في عصر تتزايد فيه المؤثرات المتبادلة. وتبعا لذلك ألا ينبغي أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للحوار الذي نود إجراءه المزيد من الإبراز للعناصر المكونة للتراث الإنساني المشترك؟ مما لا شك فيه أن احترام الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية للبشرية هو العنصر الرئيسي لهذا التراث المشترك.

إن الحوار بين الحضارات، وهو عامل أساسي للسلام والأمن – وإذ تحتفل الأمم المتحدة بعام ٢٠٠١ بوصفه سنة الحوار بين الحضارات – إنما يكتسب أهمية كبرى بالنسبة لسويسرا. وهذا الحوار من الأهمية بمكان بحيث ينبغي ألا يبقى مجرد مفهوم أو تطلع مبهم؛ فيجب أن يترجم إلى واقع ملموس. وحتى تُحدث سنة الحوار هذه تغييرا حقا، لا بد أن يشعر بها مواطنو بلداننا في حياتهم اليومية. ولهذا الغرض، تسعى سويسرا منذ عدة سنوات لتشجيع الحوار بين

الأفراد المنتمين إلى الحضارات والديانات المختلفة، وخاصة بين المسيحيين والمسلمين.

واسمحوا لي أن أذكر بعضا من مبادراتنا.

استجابة لاقتراح الرئيس خاتمي، أعدت سويسرا، بالتعاون مع إيران، مشروعا يتضمن حوارا بين مواطني بلدينا. ويتناول هذا المشروع دور المرأة في ميادين التعليم، والاتصالات، والرعاية الصحية، والقانون. والهدف من هذا المشروع هو النهوض بتبادل متواصل للأفكار والمعلومات بين المجتمعات المدنية لكلا البلدين. علاوة على ذلك، وفي مناسبة افتتاح الدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قررت إيران وسويسرا أن تعربا بشكل رمزي عن تعاونهما فقامتا بتنظيم حفل موسيقي مشترك في جنيف، للأوركسترا الوطنية الإيرانية وأوركسترا تشامبر بجنيف، حيث قدمتا معا بعض الأعمال الموسيقية لمؤلفين إيرانيين وغربيين.

وفي هذه السنة، ساعدت سويسرا بالتعاون مع السلطات الجزائرية، في عقد ندوة بالجزائر العاصمة عن القديس أوغستين، الذي ولد وعاش فيما تعرف اليوم بالجزائر. وإلى جانب السلطات الجزائرية، تعاقب على الحديث في هذه الندوة ممثلو الجمعيات الإسلامية والمسيحية، وكذلك العلماء والباحثون من جنسيات مختلفة. كما عقدت أنشطة ثقافية أخرى على هامش الندوة، مثل المعارض والحفلات الموسيقية، الأمر الذي أكد على الأثر الملموس لهذه المبادرة.

من الواضح، إذا، أن سويسرا تنوي من خلال هذه المبادرات تنفيذ مشاريع هامة. وبوسعي أن أؤكد للجمعية أن سويسرا ستواصل تشجيع ودعم الحوار بين الأفراد والمجتمعات في هذه الأوقات العصيبة.

إن تاريخ بلدنا قد أقنعنا بأنه ليس هناك بديل عن السعي باستمرار للوصول إلى توافق الآراء من خلال الحوار، على أساس احترام الاختلافات واحترام هوية الآخر. ولهذا، نحن على اقتناع بأنه يجب للعالم أن يكون أكثر وعيا، من خلال الحوار، بالثراء الذي تضفيه عليه تلك الاختلافات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣/١٨ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، والمقرر ٥٣/٤٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

السيد بوعبيد (المنظمة الدولية للفرانكوفونية) (تكلم بالفرنسية): في سنة ١٩٩٩، إبان مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة، والذي انعقد في مونكتون، نيو برونزويك، في كندا، اختارت الفرانكوفونية ”الحوار بين الثقافات“ موضوعا لمؤتمرها التاسع الذي كان من المقرر أن ينعقد في بيروت في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ولكن، نتيجة للوضع الدولي السائد بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، تأجل انعقاد المؤتمر إلى العام القادم.

وهذا يؤكد بوضوح على الاهتمام الخاص الذي توليه البلدان الناطقة بالفرنسية لإعلان الجمعية العامة عام ٢٠٠١ سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات.

فبالنسبة للفرانكوفونية - وهي تجمُّع يضم الشعوب والثقافات من جميع القارات - لا يعتبر الحوار بين الحضارات، أو الحوار بين الثقافات، أو الحوار في حد ذاته أحداثا استثنائية، ولكنها حقائق الحياة اليومية.

إن المناداة باتباع نهج متفتح وقائم على التعددية إزاء الثقافة والحضارة كان على الدوام في صميم شواغل تجمعنا. والحوار هو السبيل الوحيد لمواكبة المجتمع الدولي الذي تكمل

فيه الهويات المختلفة بعضها بعضا، بما يعود بالفائدة على الجميع. لذا، كان من الطبيعي أن يجسد ميثاق الفرانكوفونية تعزيز وتكثيف الحوار بين الثقافات والحضارات كأحد أهدافها الأساسية.

وبالنسبة إلينا، فإن الحوار يفترض تجاوز مجرد التسامح مع التنوع. إننا نؤمن بأنه ينبغي أن ينظر إليه على أنه جزء أساسي من هويتنا الخاصة. وهذا يعني أيضا أن علينا أن نتفهم وأن نقدر الخصائص الإفرادية بوصفها جوانب مختلفة لما هو عالمي. والحوار، الذي يفترض المساواة رغم الاختلافات، والتلاقي رغم الاختلاف في الرأي، يستهدف فهم الآخرين - وهو ما يتجاوز بكثير مفهوم التبادل الذي قد يقتصر على الجانب اللفظي. ومن شأن الأحداث الجارية أن تؤكد لنا مرة أخرى - إن كان ذلك ضروريا - على ضرورة مواصلة السير على هذا الدرب.

واسترشادا بتعريف واسع جدا للثقافة، سعت الفرانكوفونية إلى أن تجعل الحوار بين الثقافات مشروعا محددا يقوم على القبول التام للاختلافات في جوانب الحياة كافة، بما في ذلك على الصعيد الدولي.

وقد سعت الفرانكوفونية، في جملة أمور، إلى استنباط طرق جديدة للعمل معا من أجل تعزيز الترابط والتناغم فيما بين الثقافات، في إطار تكاملية مشتركة. وفي واقع الأمر، تلوح في الأفق مخاطر عدة تتهدد مختلف الحضارات وتنطلق من تطلعات الهيمنة. وهناك قلة من الأطراف القوية - في القطاعين العام والخاص على السواء - التي تحاول السيطرة على الموارد القانونية والمعيارية، وتحديد ما هو مشروع، بينما تحاول أيضا أن تصطنع تطابقا وهميا، والترويج لتجانس أنماط المعيشة والتصرف والاستهلاك. وعودة الهويات إلى الظهور إنما يبرهن على أن البشرية ترفض التطابق. وإن كانت العولمة تؤدي بنا إلى التعايش، وهو ما نرحب به، فإن هذا الأمر يجب ألا يمنعنا من أن نعيش بطرقنا المختلفة والخاصة.

إن العيش بالقرب من بعضنا البعض بينما ننهل من الفوائد المتبادلة من جراء اختلافاتنا: هو أحد التحديات الكبرى في هذا القرن الجديد. ومع أن البعض قد شعر بأنه لا مفر من التنبؤ بالمواجهة الحتمية، فمن الواضح اليوم أن المجتمع الدولي يدرك الأهمية الحيوية للحوار بين الحضارات والتفتح الكامل للتنوع في الثقافات.

واعتماد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والتكنولوجيا في الأسبوع الماضي الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي هو خير دليل على ذلك. وتنص المادة الأولى من هذا الإعلان، كما تعلم الجمعية، على ما يلي:

> ”إن التنوع الثقافي ضروري للإنسان كما هو التنوع البيولوجي ضروري للطبيعة. ومن هذا المنطلق، فإنه يشكل التراث المشترك للبشرية وينبغي الاعتراف به وترسيخه لصالح الجيل الحالي وأجيال المستقبل“.

وهكذا، تود الفرانكوفونية أن تشارك في هذه الممارسة المفاهيمية مع العالم العربي ومع المتكلمين البرتغاليين، والأسبان والروس، حتى يتسنى توسيع هذا النقاش بشكل تدريجي بحيث يشمل أعضاء المجتمع الدولي كافة.

وبالتالي، وفي إطار التحضير لمؤتمر قمة بيروت، قامت المنظمة الدولية للفرانكوفونية بتنظيم مجموعة متنوعة من الأنشطة ذات الصلة بالحوار بين الحضارات، بما في ذلك ما يلي، وهو ما سأستخدمه كمثال.

في مناسبة اليوم الدولي للفرانكوفونية، عقدت في باريس بتاريخ ٢٠ و ٢١ آذار/مارس الماضي ندوة بعنوان ”ثلاث مجموعات لغوية تواجه تحديات العولمة“. وقد افتتح هذه الندوة التي ضمت المجموعات الناطقة بالبرتغالية

والاسبانية والفرنسية، كل من الرئيس الفرنسي شيراك، والسيد شيسانو، رئيس موزامبيق، والسيد نوبوا بيخارانو، رئيس إكوادور. وكانت المواضيع الثلاثة التي استولت على اهتمام المشاركين هي التعددية الثقافية والهوية، الثقافة والاقتصاد، والمجتمع العلمي القائم على المعرفة. ومن بين الاستنتاجات التي خلصت إليها تلك الندوة، التوصية القوية بإعداد صك دولي لحماية التنوع الثقافي والنهوض به.

وفي شهر أيار/مايو ٢٠٠٠، كان قد عقد حدث مماثل أتاح بدء حوار مع مجموعة لغوية أخرى، وأعني بذلك العالم العربي. إذ قامت كل من الفرانكوفونية وجامعة الدول العربية ومعهد العالم العربي بتنظيم ندوة بعنوان ”الفرانكوفونية والعالم العربي: حوار بين الثقافات“، الأمر الذي أتاح تحديد نقاط التلاقي وإمكانيات التعاون، خاصة في مجالات تعزيز التنوع وتشجيع التسامح واستخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة فيما بين المجموعات المعنية.

وفي الشهر الماضي، خلال حلقة دراسية عقدت في باريس بتنظيم مشترك من المنظمة الدولية للفرانكوفونية ومجلس اللغة الروسية - وهو وكالة تابعة لحكومة الاتحاد الروسي - اتفقت المنظمتان على إعطاء الأولوية للتنوع الثقافي من بين المجالات المخصصة للتعاون بين المنظمتين في المستقبل.

خامسا، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه من هذه السنة، عقدت المنظمة الفرانكوفونية مؤتمرها الوزاري الثالث بشأن الثقافة في كوتونو، بنن. وقد فوض رؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية ذلك المؤتمر ولاية لاستكشاف مشاكل العولمة من حيث التنوع الثقافي على نحو أعمق، كما جربتها بالفعل الدول الأعضاء لمنظمتنا. وأكدت المنظمة الفرانكوفونية من جديد في إعلان اعتمد في تلك المناسبة مبدأ أولوية التنوع الثقافي، وتصميمها على اعتماد سياسات وأدوات يمكن أن تنمي ذلك التنوع.

وقرر وزراء البلدان الناطقة بالفرنسية أيضا تأييد الاقتراح الرامي إلى وضع إطار تنظيمي دولي شامل لتعزيز التنوع الثقافي، ساعين بذلك إلى تضمين حق الحكومات في اتباع وإقرار ووضع سياسات ترمي إلى دعم التنوع الثقافي.

ومن المؤكد أن مؤتمر القمة التاسع للمنظمة الفرانكوفونية، المزمع عقده السنة المقبلة في بيروت، سيكون تتويجا للنشاط ولكنه لن يمثل نهاية الحوار بين الثقافات بالنسبة للمنظمة الفرانكوفونية. إذ أننا سنكون دائما مولعين، من جهة، بالتقدم صوب عالم أفضل وبحماية الثروة الثقافية لكل مجتمع من مجتمعاتنا من الجهة الأخرى.

هذا الأمر بالنسبة لنا مشروع معاصر مثلما هو مشروع مستقبلي. وهو مشروع اجتماعي على نطاق عالمي؛ مشروع للوصول إلى مجتمع تتكامل فيه الثقافات والحضارات بدلا من أن تستبعد إحداها الأخرى؛ ويعزز فيها بعضها بعضا بدلا من أن يضعفها؛ وتصبح فيه أقرب بعضها من بعض بدون أن تصبح كلها مماثلة؛ مشروع هدفه النهائي هو إيجاد عالم متعدد الأقطاب حقا، يحترم أضعف الفئات وحقها في التضامن، ويحترم الإدارة الديمقراطية الحقيقية للعلاقات الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة البند ٢٥ من جدول الأعمال.

أود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار A/56/L.3، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: استراليا، إستونيا، أندورا، أوكرانيا، أيسلندا، البرازيل، بوتان، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تركمانستان، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا،

سان مارينو، سلوفاكيا، شيلي، طاجيكستان، غواتيمالا، الفلبين، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملديف، النرويج، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/56/L.3، المعنون، "برنامج عالمي للحوار بين الحضارات".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/56/L.3؟

اعتُمد مشروع القرار A/56/L.3 (القرار ٥٦/٦).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.